الجمهورية اليمنية
جـــامعة المستقبل
كلية إدارة الأعمال
قســـم العلم السياسية

التحولات السياسية للدولة التركية 2002 - 2016

"دراسة تحليلية"

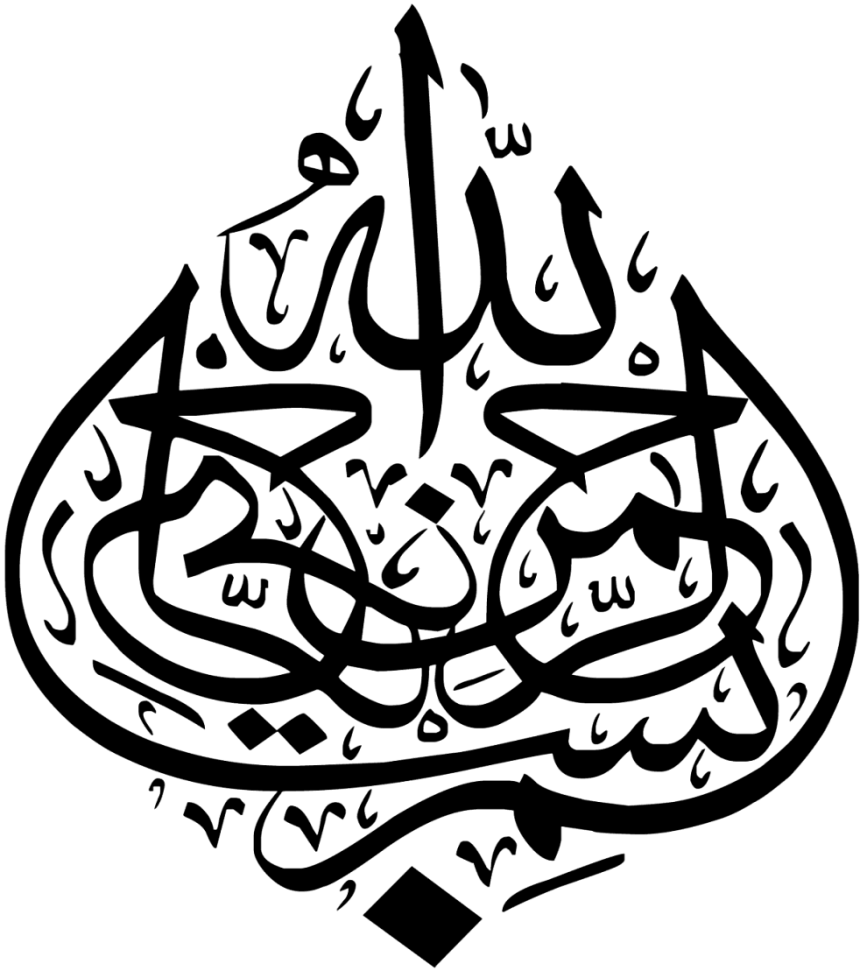
بحث مقدمة لنيل درجة البكالوريوس في قسم العلوم السياسية

إعداد :
ميمونة المجيدي
شهاب العواضي
ناصر قاسم
محمد عباس

إشـــــراف

الدكتور/ محمد الشوكاني

2021م



قال تعالى:

﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾

[سورة القمر، الآية 49]

صدق الله العظيم

الإهـداء

الى من سهروا الليالي

من أجل راحتنا وأولونا العناية والرعاية

....والدينا العزيزين

كما نهدي ثمرة جهدنا المتواضع

... إلا أخواننا وأخواتنـا.

الشكـــر

الشكر لله على فضله ومنه وكرمة وعلى توفيقة وهدايته ، ثم نتقدم بالشكر الجزيل

للدكتور القدير محمد الشوكاني

على جهوده الكبيرة في توجيهنا وتذليل الصعوبات أمامنا ، ولصبرة وتحمله لنا طيلة فترة إعداد هذا البحث ، فله منا كل الشكر والتقدير ونسأل المولى الكريم أن يجزيه عنا خير الجزاء ..

والشكر موصول لكلا من:

أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة المستقبل

لتكرمهم على جهودهم الطيبة وحسن تعاملهم وتعاونهم معنا ، فلهم منا كل الشكر والتقدير ، ومن الله الأجر والمثوبة ..

ولا ننسى أيضا أن نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة من الأخوة في المكتبة الرقمية ومكتبة جامعة صنعاء، وكذا كل من ساهم معنا في إعداد هذا البحث لهم منا كل الود والتقدير ،،

الباحثون

المحتويات

الإهداء 3

الشكـر 4

الإطـــار المنهجي للدراسة..... 7

الإجراءات المنهجية..... 8

المقدمـة: 8

مشكلة الدراسة:..... 9

أهداف الدراسة: 10

أسئلة الدراسة:..... 10

أهمية الدراسة: 11

حدود الدراسة:..... 11

منهجية الدراسة:..... 12

الدراسات السابقة 13

الإطـار النظري للبحث..... 17

الفصل الأول تمهيد 18

المبحث الأول نبذة تاريخية عن تركيا 19

المبحث الثاني محددات السياسية الخارجية..... 25

مقدمـة: 25

أولاً: المحددات الداخلية 25

أثر المتغيرات الشخصية على السياسة الخارجية التركية:..... 37

الفصل الثاني التحولات السياسية في تركيا 40

المبحث الأول تحول النظام البرلماني الى رئاسي..... 41

مقدمة:..... 41

أولاً: التحول نحو النظام الرئاسي 42

ثانياً: مبررات حزب العدالة و التنمية بالتحول إلى النظام الرئاسي 43

ثالثاً: موقف أنصار و معارضي التحول إلى النظام الرئاسي الجمهوري في تركيا. 44
رابعاً: محددات السياسية الخارجية بعد التعديلات الدستورية الجديدة 46
المبحث الثاني طبيعة التحولات في المؤسسات الرئاسية 49
أولاً– مفهوم المؤسسة العسكرية: 49
ثانياً– المؤسسة العسكرية التركية قبل تأسيس الجمهورية: 50
ثالثاً– المؤسسة العسكرية التركية خلال عهد الجمهورية: 51
رابعاً– المؤسسة العسكرية التركية في ظل التحولات الديموقراطية: 54
الفصل الثالث آثار التحولات السياسية 57
مقدمـة: 58
المبحث الأول توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة إزاء سوريـا و مصر. 59
أولاً: إزاء سوريا 59
ثانياً: إزاء مصر 61
المبحث الثاني توجهات السياسة الخارجية إزاء الإتحاد الأوربـي، روسيا و الولايات المتحدة. 64
أولاً: إزاء الإتحاد الأوروبي 64
ثانياً : إتجاه روسيا. 66
ثالثاً: إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية 68
قائمة المراجـــــع: 72
أولا : مراجع باللغة العربية: 72
ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية: 77

الإطـــــــار المنهجي للدراسة

الإجراءات المنهجية

المقدمـة:

شهدت تركيا على مدار الأعوام القليلة الماضية، تحولات سياسية و إقتصادية و إجتماعية ملحوظة ، شدت إهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية، و أثارت إنتباهم ضمن كتاباتهم و تحاليلهم الصادرة ، خصوصاً تلك المتعلقة بمجال السياسة الخارجية لهذه الدولة ، حيث إغتنمت تركيا فوائد موقعها الجغرافي الذي يربط بين قارتين لتصبح إحدى القوى الإقليمية بالمنطقة ، فهي دولة آسيوية و أوروبية و على مقربة أيضا من القارة الأفريقية عن طريق البحر الأبيض المتوسط ، من هذا المنطلق كان على دولة مركزية مثل تركيا بهذا الموقع الجغرافي الأمثل، أن تلعب دوراً محوريا ، بعد أن أريد لها لعب دور الدولة الوظيفية، التي تمثل جسر يربط بين مناطق القوقاز و البلقان و غرب أوروبا منذ الحرب الباردة .

شرعت تركيا منذ عام 2002 ، في ظل قيادة جديدة لحزب العدالة و التنمية ، الحزب المحسوب على التيار الإسلامي المحافظ ، الذي أعلن على لسان قادته أنه حزب محافظ يتخذ من العلمانية و الموروث الإسلامي مرجعية له ، في بناء و هيكلة سياستها على نحو يتواكب مع هذه الرؤية الجديدة، إذ أخذت في الاعتبار أهداف واضحة المعالم ومتطلعة إلى الإستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي.

بنيت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية على مبادئ نظرية العمق الإستراتيجي التي صاغها منظرها وزير الخارجية التركي الأسبق و أحد كوادر الحزب الحاكم "أحمد داوود أغلو"، و من السياسات التي وضعها الحزب وحققت نجاحا كبيرا بعد تطبيقها على أرض الواقع – على الأقل خلال السنوات العشرة الأولى من حكم حزب العدالة و التنمية –نجد: سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار وإتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وتوسيع الحراك الدبلوماسي ،بما يضمن لها تكوين تصور جديد للعلاقات

الدولية وفقاً لنظرية صفر مشاكل ، يعاد من خلالها صياغة العلاقات على أساس التعاون و إنتفاء الخلافات و المعوقات القديمة، و بفضل الرؤى و الإصلاحات التي إعتمدها الحزب من إعتلائه السلطة في عام 2002 ، حققت هذه الإصلاحات استقراراً داخلياً ، إنعكس في حجم التنمية الإقتصادية التي باتت تسجل معدلات نمو ملحوظة كما عملت القيادة الجديدة التركية بالموازاة مع ذلك ، على تقييم التحديات و الرهانات المستقبلية ، بعد أن كان التوجه العام يرمي إلى تحقيق العضوية في الإتحاد الأوروبي ، بل تعدى الطموح إلى من خلق روابـــــط اقتصادية قوية مع دول الجوار ، ساهمت في خلق فرصة أكبر أمام تركيا لتفعّل سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي و العالمي.

مشكلة الدراسة :

تواجه التوجهات السياسة التركية منذ سنة 2016 ، تحديات إقليمية على أمنها القومي، إستدعت إجراء تغييرات في أنماط تصرفها الخارجي ، إزاء بعض القضايا الراهنة، على غرار تنامي قوة الأكراد في شمال سوريا و تردي علاقاتها مع الغرب الأوروبي و كذا الولايات المتحدة الأمريكية بشكل نسبي و متفاوت ، و أخرى داخلية من خلال إجراء تعديلات على نظام الحكم و التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي، مبريين ذلك بالقضاء على فوضى تداخل السلطات في ظل عدم جدوى حكومات الإئتلاف السابقة في تحقيق الأمن و الإستقرار لتركيا و من هنا يمكن طر ح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي معالم التحولات السياسة التركية ما بين الاعوام 2002 الى 2016؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية الى:

- توضيح طبيعة التحولات السياسية في ظل الأنظمة الرئاسي ة.
- دراسة التحولات السياسية الجديدة في تركيا بعد التعديلات الدستورية وإقرار التحول من النظام البرلماني الى النظ ام الرئاسي.
- معرفة معالم السياسة التركيبة وتحولاتها.
- دراسة وتحليل توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة على التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية ، نحو بعض القوى الإقليمية و الدولية، التي لها إرتباط مباشر أو غير مباشر بالعمق الإستراتيجي التركي ، كما أن لسياستها الخارجية، نتائج على الأمن القومي التركي

أسئلة الدراسة :

حاولت الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات التالية:

1(هل الصلاحيات المخولة للرئيس في النظام الرئاسي، تزيد من حجم تأثيره في القرارات الصادرة في السياسة الخارجي ة.

2(هل يمنح النظام الرئاسي مرونة و سرعة في إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، بالنظر لوضح مصدر القرارات و ه و رئيس الدولة .

3(هل تتجه الدول للإرتباط في المجال الإقتصادي بغض النظر عن تباين الرؤى السياسية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العملية:

1-معرفة عوامل التغيرات السياسية في الدولة التركية .
2-دراسة وفهم تلك التغيرات ونتائجها على الداخل التركي .
3-قياس مدى تأثير تلك التغيرات على كيان الدولة وهل تُحقق الأهداف المعلنة لأجلها .
4-تحليل التأثيرات السلبية والإيجابية لتلك التغيرات في النظام السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي .
5-المساعدة في استقراء المستقبل لهذه التحولات وللنظام السياسي الجديد بمساعدة النتائج والمعطيات المقدمة في الدراسة.

الأهمية العلمية:

-تسليط الضوء على اختيارات واقعية في حقل السياسة الدولية والأنظمة السياسية
-تحليل النظامين البرلماني والرئاسي من واقع التجربة التركية

حدود الدراسة:

<u>الحدود الزمانية:</u>

تركز الدراسة على التحولات السياسية التركية في ظل النظام الرئاسي أي خلال الفترة الممتدة من17 من أبريل من سنة 2016 ، تاريخ التصويت الشعبي على مشروع التحول إلى النظام الرئاسي، غير أنه لمقتضيات الدراسة، يتم سرد و تحليل الأوضاع قبل هذا التاريخ ، و ربما العودة إلى تاريخ إعتلاء الحكم في تركيا من قبل حزب العدالة والتنمية عام 2002.

الحدود المكانية:

موضوع الدراسة يتناول التوجهات السياسية في الجمهورية التركيـــة ما بين عام 2002 الى 2016

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة التريكة، ومدى ارتباطها بالنهضة السياسية وتعزيز الديمقرايط ة، بهدف فهم الحاضر على ضوء الأحداث التاريخية الموثقة، لأن الأحداث السياسية لا يمكن فهمها بشكل واضح دون التعرف على تاريخها.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسية التركية و تطوراتها و رهاناتها الحالية، غير أن ربطها بظرف التحول إلى النظام الرئاسي ، تبقى غير معروفة لدى الباحث، و هذا راجع لحداثة الموضوع ، غير انه يمكن الإشارة إلى تلك الدراسات الحديثة لموضوع السياسة الخارجية التركية :

الدراسة الأولى: دراسة بعنوان "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية:المراجعات و الإتجاهات، من قبل عماد يوسف قدورة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ديسمبر 2015 .الدوحة قطر، تطرق فيه الكاتب إلى التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد تراجع ما سمي بثورات الربيع العربي ، من خلال التخلي عنالعمل بسياسة البعد الواحد و الإتجاه للعمل مع الحلفاء الغربيين (توظيف حلف الناتو لحسم الوضع في سوريا)، و هذا دون إغفال ما سمي بمقاربة الدبلوماسية الإنسانية ، غير أن المؤلف لم يوضح أمثلة عن تطبيق المراجعات في السياسة الخارجية.

الدراسة الثانية: بعنوان "تركيا و تفعيل القوة الصلبة : الأبعاد و التداعيات، من إعداد محمود سمير الرنتيسي، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 3 أفريل2016 ، تطرق فيها الكاتب إلى التوجه الجديد للسياسة الخارجية من خلال التخلي التدريجي عن مبدأ القوة الناعمة، بسبب تنامي تهديدات الأمن القومي على حدودها ،كما أشار إلى إنتقال تركيا من المرتبة من الخامسة عشرة إلى العاشرة عالمياً في إنتاج المعدات العسكرية كدليل واضح عن خيارها ، ليختتم دراسته بالتداعيات المستقبلية لاستعمال القوة الصلبة على السياسة التركية،من خلال إمكانية التصادم مع القوى العظمى في المنطقة، إلا أن الساسة الأتراك ، يعتمدون على الدبلوماسية و القوة الناعمة إلى جانب تفعيل القوة العسكرية .

الدراسة الثالثة: تقرير بعنوان "إتجاهات السياسة الخارجية بعد انقلاب 11 من تموز" للكاتب " سعيد الحاج"، مركز الجزيرة للدراسات 11 أغسطس 2016، تناول فيه الكاتب التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية بعد الإنقلاب الفاشل في تركيا بتاريخ 2016/07/11، من خلال التقارب مع روسيا و إيران، و تطبيع العلاقات المتوترة مع اسرائيل منذ حادثة سفينة مرمرة التركية عام 2010 ، كما حدد الكاتب ثلاثة مستويات زمنية لتأثير الإنقلاب على سياسة تركيا الخارجية، تبدأ بالإنكفاء على تسوية و تهدئة الأوضاع الداخلية، ثم إستئناف العمل الخارجي على مبادئها السابقة و ثم الوصول على المدى البعيد إلى إصلاح علاقاتها الخارجية مع روسيا التي تضررت علاقاتها الخارجية معها بعد سقوط المقاتلة الروسية في شهر نوفمبر من عام 2015 إلى جانب كل من إيران و الصين وفقاً لسياسة تعدد المحاور،كما بين الكاتب طبيعة العلاقة التي تربط تركيا بالفواعل الإقليمية و الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا و إيران).

تطرق الكاتب أيضاً إلى العوامل التي تحكم السياسة الخارجية في المرحلة الراهنة المتمثلة في مبادئها التي صاغها احمد داوود أغلو و الرغبة الروسية في إحتوائها و الموقف الامريكي من التقارب التركي – الروسي ، حيث ذكر الكاتب ، ثلاثة سيناريوهات محتملة للسياسة الخارجية التركية:

السيناريو الأول: التقارب مع روسيا لدفع الغرب إلى الاهتمام بتركيا كدولة مركز و ليس دولة جسر كما كان ينظر لها سابقا وفقا لنظرية القوس و السهم و هو السيناريو الأوفر حظاً حسب الكاتب.

السيناريو الثاني:إنتهاج سياسة متعددة المحاور من خلال تنويع العلاقات بين الشرق و الغرب.

السيناريو الثالث: تشكيل قوة إقليمية دون الإنحياز لروسيا شرقاً أو أوروبا و أمريكا في الغرب .

وفي الأخير تناول الكاتب بشيء من التحليل أهم المحددات التي تتحكم في توجيه السياسة الخارجية التركية في المستقبل، فضلاً على العامل الجغرافي و الإقتصادي و السياسي ، نجد الإستمرار في الإصلاح الداخلي و التفاعل مع القوى الإقليمية و الدولية، منوهاً إلى أهم التوقعات المحتمل إنتهاجها من قبل الساسة الأتراك في السياسة الخارجية، من بينها الإستمرار في ترميم العلاقات مع دول مابعد إنتفاضات ما سمي بالربيع العربي و الإبتعاد عن مشاكل الشرق الأوسط و دعم الجانب الإقتصادي.

نشير في الأخير إلى أهمية التحليل الذي إعتمده الكاتب و الذي إستند فيه إلى المعطيات الواقعية المتوفرة، عقب المحاولة الإنقلابية الفاشلة ، و توقعه لتوجهات السياسة الخارجية مستقبلاً ، لم يذكر على سبيل التفصيل الإصلاح السياسي على نظام الحكم و إجراء جملة من التعديلات الدستورية، كنتيجة حتمية لهذا الحدث الداخلي.

الدراسة الرابعة: (العلو، 2013) بعنوان: تركيا، الانعطافة الخاطفة والتحول الكبير. هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تدخل الجيش التركي بالسلطة ونظام الحكم، وعدد الانقلابات التي نفذها الجيش ضد السلطة المدنية المتخبة ومبرراتها، ثم التعرف على أداء حزب العدالة والتنمية منذ وصوله لسدة الحكم في عام 2002م، والانعطافة الكبيرة التي حققها نتيجة السياسات والممارسات التي أفضت الى تحييد الجيش بعد أربعة انقلابات، وجعله تابعاً للسلطة التنفيذية وحامياً للبلاد وليس مراقبات ومقيماً للأداء الحكومية.

وخلصت الدراسة الى أن حزب العدالة والتنمية عمل على إجراء العديد من المراجعات الداخلية لمحاولة احتواء التوترات الداخلية ومعالجة أسبابها سواء المفتعلة من جهات مصلحية أو ولية وخاصة بعد انتخابات حزيران/ يونيو 2015م، ولتي من شأنها سحب المبررات الموجبة لأي انقلاب محتمل.

synthèse de l’intèrvention de jana. Jabbour ; lors :Etude quatre de la 19 séminaire de l’observatoire de la Turquie de 5 octobre 2017 sous le thème ,la politique étrangère de la Turquie à l’épreuve des crises du moyen –orient.

تناولت المتدخلة موضوع السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في 2002 ، و إعتماده سياسة تقارب و تصالح مع الشرق الأوسط ، و هو ما شكل سابقة في العلاقات الدولية –حسب رأيها–من خلال الجمع بين المتناقضات، فهي من جهة مرشحة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي و تبالغ في معاداته من جهة ثانية، عضو في حلف الناتو و لها علاقات عسكرية مع روسيا ، شريكة للولايات المتحدة الأمريكية و تحافظ على علاقات جيدة مع إيران كما أن تركيا المتموقعة مع الغرب منذ عشرات السنين ، لكن تسعى أخيراً لتقارب مع الشرق من خلال خطاب الحضارة و التاريخ الإسلامي .

الإطـــــار النظري للبحث

الفصل الأول

تمهيـــد

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن تركيا

جغرافيا

هي دولة عابرة للقارات يقع أغلبها في شبه جزيرة الأناضول في غرب آسيا، والجزء الأصغر في شبه جزيرة البلقان في جنوب شرق أوروبا .تراقيا الشرقية، وهي الجزء الأوروبي من تركيا، مفصولة عن الأناضول ببحر مرمرة، ومضيقي البوسفور والدردنيل إسطنبول، التي تمتد بين أوروبا وآسيا، هي أكبر مدينة في البلاد، بينما أنقرة هي العاصمة .وتحد تركيا من الشمال الغربي اليونان وبلغاريا، .ومن الشمال البحر الأسود؛ ومن الشمال الشرقي جورجيا؛ وشرقا أرمينيا، والمستحاطة الأذربيجانية نخجوان وإيران؛ ومن الجنوب الشرقي العراق؛ ومن الجنوب سوريا والبحر الأبيض المتوسط؛ ويطل الغرب على بحر إيجه .ما يقرب من 70 إلى 80 في المائة من مواطني الدولة يُعرفون أنفسهم بأنهم أتراك، في حين أن الأكراد هم أكبر أقلية، ويمثلون ما بين 15 إلى 20 في المائة من السكان[1].

تاريخياً

في فترات مختلفة من تاريخها، كانت المنطقة التي تشكل تركيا مأهولة بحضارات متنوعة بما في ذلك شعوب الأناضول والآشوريين واليونانيين والتراقيين والفريجيين والأوراتيين والأرمن بدأت خلال عصر الإسكندر الأكبر واستمرت حتى العصر البيزنطي بدأ السلاجقة الأتراك بالهجرة إلى المنطقة في القرن الحادي عشر، ويرمز انتصارهم على البيزنطيين في معركة ملاذكرد عام 1071 إلى تأسيس تركيا بالنسبة للعديد من القوميين الأتراك.

([1]) أحمد نوري النعيمي : النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر، 2011، ص25

حكمت سلطنة سلاجقة الروم الأناضول حتى الغزو المغولي في عام 1243، عندما تفككت إلى إمارات تركية صغيرة. ابتداءً من أواخر القرن الثالث عشر، بدأ العثمانيون في توحيد الإمارات وغزو البلقان .زاد تتريك الأناضول خلال الفترة العثمانية .بعد أن فتح محمد الثاني القسطنطينية عام 1453، استمر التوسع العثماني في عهد سليم الأول .في عهد سليمان القانوني، ضمت الإمبراطورية العثمانية الكثير من جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا وشمال إفريقيا وأصبحت قوة عالمية.

من أواخر القرن الثامن عشر فصاعدًا، تراجعت قوة الإمبراطورية مع خسارة تدريجية للأراضي والحروب .في محاولة لترسيخ الأسس الاجتماعية والسياسية الضعيفة للإمبراطورية، بدأ محمود الثاني فترة تحديث في أوائل القرن التاسع عشر، وقام بإصلاحات في جميع مجالات الدولة بما في ذلك الجيش والبيروقراطية، إلى جانب تحرير جميع العبيد[1].

سياساً

وضع انقلاب عام 1913 البلاد تحت سيطرة الباشاوات الثلاثة، الذين كانوا مسؤولين إلى حد كبير عن دخول الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى في عام 1914. خلال الحرب العالمية الأولى، ارتكبت الحكومة العثمانية عمليات إبادة جماعية ضد رعاياها الأرمن والآشوريين واليونانيين[2].

بعد أن خسر العثمانيون ودول المحور الأخرى الحرب تم تقسيم الأراضي التي شكلت الإمبراطورية العثمانية إلى عدة دول جديدة.

أدت حرب الاستقلال التركية، التي بدأها مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه ضد دول الحلفاء المحتلة، إلى إلغاء السلطنة في 1 نوفمبر 1922، واستبدال معاهدة

([1])أحمد نوري النعيمي : النظام السياسي في تركيا مرجع سابق، ص28

([2]) عبد لمحسن براك: الصراع بين القوى السياسية في تركيا، رسالة ماجستير منشورة، 2017، ص56

سيفر (1920) بمعاهدة لوزان(1923) ، وإنشاء جمهورية تركيا في 29 أكتوبر 1923، وأصبح أتاتورك أول رئيس لها.

قام أتاتورك بإصلاحات عديدة، أدرج من خلالها جوانب مختلفة من الفكر والفلسفة والعادات الغربية في الشكل الجديد للحكومة التركية.

تركيا هي عضو في الأمم المتحدة، وعضو قديم في حلف شمال الأطلسي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وعضو مؤسس لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة العشرين .بعد أن أصبحت تركيا من أوائل أعضاء مجلس أوروبا في عام 1950، أصبحت تركيا عضوًا منتسبًا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1963، وانضمت إلى الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي في عام 1995، وبدأت مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2005. في تصويت غير ملزم في 13 مارس 2019، دعا البرلمان الأوروبي حكومات الاتحاد الأوروبي إلى تعليق محادثات انضمام تركيا؛ والتي على الرغم من توقفها منذ عام 2018، لا تزال مفتوحة اعتبارًا من عام 2020. [1]

أدى تطور الاقتصاد التركي وعوامل أخرى إلى الاعتراف بها كقوة إقليمية ودولة صناعية جديدة من قبل العديد من المحللين، في حين أعطاها موقعها أهمية جيوسياسية واستراتيجية على مر التاريخ.

تركيا جمهورية علمانية مركزية كانت برلمانية حتى اعتمدت نظاماً رئاسياً باستفتاء عام 2017؛ دخل النظام الجديد حيز التنفيذ مع الانتخابات الرئاسية عام 2018

سنت الإدارة الحالية في تركيا، برئاسة رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، سياسات إسلاموية وعملت على تقويض السياسات الكمالية وحرية الصحافة ووصفت بالسلطوية.

([1])أحمد نوري النعيمي : النظام السياسي في تركيا مرجع سابق، ص28

المبحث الثاني

محددات السياسية الخارجية

مقدمـة :

وفقاً لمنظر السياسة الخارجية التركية احمد داوود أغلو : فإن نظرية الدولة المركز تتبع وفقاً للنقاط التالية : العمق الجغرافي، الإستمرارية التاريخية، التأثير الثقافي المتبادل و الترابط الإقتصادي المتبادل[1].

أولاً : المحددات الداخلية

1. المحددات الجغرافية:

أجمع الباحثين أن تركيا تحت موقعاً إستراتيجيا ، من خلال توسطها لقارات العالم القديم و إمتداد أراضيها بين قارتي أسيا (97%) و القارة الأوروبية (03%)، و تبلغ مساحتها 562 783 كيلومتر مربع تقريباً ، منها حوالي 400 10 كليومتر مربع عبارة عن بحيرات داخلية، و هي بذلك تحتل المركز 37 عالمياً من حيث المساحة[2] ، و لتركيا حدود مع ثمانية دول و تمتد حدودها البحرية على ثلاثة بحار و هي : البحر الأسود شمالا، البحر الأبيض متوسط جنوباً، بحر إيجه غرباً ، ناهيك عن المضائق الخليجية التي تعد نقطتي قوة و تحول ، انعكست على القوة الإقتصادية التركية "[3].

من الناحية الجغرافية أيضاً ، " تحتلُّ موقعا فريدا، فباعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا و أوراسيا يمكنُ أن يتمَّ تعريفُها على أنها بلد مركزيٌّ ذو

([1])أيمن يوسف، (العلاقة التركية– الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو)، قضايا إسرائيلية ، ص 94.

([2]) تركيا:الجغرافيا و المناخ و السكان، موقع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة، ص 1 ، متاح على الرابط التالي : www.fao.org/nr/water /aquastat /countries. /tur–

([3])عبد القادر محمد علي، المرجع السابق ، ص 3.

هويات إقليمية متعددة لا يمكنُ اختزاله في صفة واحدة موحدة "[1] ، و من مبررات الموقع الجيواستراتيجي الهام، مقارنتها بدول مثل الولايات المتحدة و استراليا في دول تشغل مساحات واسعة ، لكنها تقع بعيدا عن قلب الأحداث ،عكس تركيا التي تقع بين ثلاث قارات (أوروبا و آسيا براً و إفريقيا عن طريق البحر) ، كما انه من الناحية التاريخية كانت المضائق التركية، نظراً لموقعها الإستراتيجي ، محل مواجهات بين الإمبراطورية العثمانية و روسيا القيصرية لسيطرة على مضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود و بحر مرمرة و مضيق الدردنيل الذي يربط بين بحر مرمرة و البحر المتوسط عبر بحر إيجة ، حيث عرفت هذه الحرب تاريخياً بحرب شبه جزيرة القرم 1853-1856 .

لابد من الإشارة في هذا الصدد إلى الموقع الجغرافي الإستراتيجي لتركيا، من خلال الإهتمام الدولي بهذه الدولة و السعي لإقامة شراكات إقتصادية و عسكرية و سياسية معها ، فهي الدولة التي تصبو لأن تصبح مركزا إقليميا لنقل الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) من الدولة النفطية الأساسية في الشرق إلى أوروبا"[2]

2. المحددات البشريـــــة :

بلغ عدد سكان تركيا 80,274,604 نسمة [3] ، وفقاً لتعداد سنة 2016، و ترمي رؤية الحزب الحاكم في تركيا حالياً (العدالة و التنمية) ، لتحقيق التنمية، من خلال التركيز على الإستثمار في الطاقات البشرية، عن طريق تفعيل دور المواطن التركي و جعله أساس المعادلة التنموية لمستقبل تركيا، توفير الإمكانات و الوسائل و إتاحة الفرصة لجميع المواطنين للمساهمة في تقدم بلادهم، دون إنكار لحقوق الأقلية التي تسهم هي الأخرى في تطور البلاد بغض النظر عن عرقها و توجهها الديني (علماني او متدين) ،

([1])أحمد داوود أغلو، (معالم السياسة الخارجية في منطقة متغيرة و في العالم) (تر: د. فاطمة ابراهيم المنوفي) ، رؤية تركية ، متاح على الرابط التالي: http://rouyaturkiyyah.com

([2])عماد يوسف قدورة، روسيا و تركيا: علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية ، الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ماي 2015 ص 9).

([3])عن موقع http://mawdoo3.com

في خطابه بمناسبة المؤتمر الرابع للحزب (حزب العدالة و التنمية) سنة 2012، قال الطيب رجب أردوغان " لم نتدخل يوماً في أسلوب حياة أي من المواطنين و لم نسعى لفرض أي فكرة أو أسلوب حياة على احدهم حتى و لو حصدنا 99% من الأصوات، سنبقى محافظين على إحترام أسلوب معيشة أصحاب الواحد (01) % ، و كنا دوماً معارضين لفكرة سيطرة الأكثرية على الأقلية" [1]، أدت هذه الفسلفة الإجتماعية إلى تحقيق الإستقرار الداخلي، الذي يعد أساس النهضة الإقتصادية و السياسية التركية .

لقد إعتمد حزب العدالة و التنمية منذ إعتلائه السلطة في تركيا عام 2002 ، سياسة متناغمة بين الداخل و الخارج ، و التي معناه تحسين صورة تركيا خارجيا، عن طريق الإعتناء بالمواطن و صون حقوقه داخليا، و لقد ذهب بعض المتتبعين للشأن التركي ، إلى وصف التماطل الغربي في قبول تركيا كعضوة كاملة الحقوق في الإتحاد الأوربي ، مرده إلى التخوف الأوروبي و على رأسه فرنسا و ألمانيا من المقدرات البشرية التركية .

3. المحددات العسكرية:

تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و تنتشر على أراضيها قواعد عسكرية تابعة للحلف ، الذي انضمت له عام 1952 ، حيث لعبت حينها دور جبهة الصد في وجه المد الشيوعي إلى غرب أوروبا، و بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، عمل على تعزيز و تطوير هذه المؤسسة وتوجيهها إلى لعب دورها الدستوري الممثل في حماية البلاد و تأمين حدودها، عوضاً عن التدخل السياسي في ما يتعلق بحماية معالم العلمانية كما كان جاريا،

([1])محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية في تركيا: كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم ، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، الطبعة الاولى، 2013 ص 98.

و الذي طالما كانت سبباً في عدم إستقرار الحكومات و كثرة الإنقلابات التي أثر على تطور البلاد و تقدمها [1]

عملت الحكومة التركية على الإستفادة من هذا الإرث العسكري ، و من عضويتها بحلف الشمال الاطلسي (الناتو) ، الحلف العسكري الأقوى و الأكبر في العالم، الذي له قواعد عسكرية من بينها قاعدة "أنجيرليك "* الجوية، هذه القواعد العسكرية، شهدت إنطلاق الجيوش الأمريكية في حرب الخليج و الحرب على أفغانستان ، التي انتهت بتغيير أنظمة سياسية بمناطق جغرافية معينة [2]

و يظهر حجم الإستناد إلى هذه القوة الأطلسية ، في معارضة تركيا للنظام السوري الحاكم و الضغط عليه و تهديده عن الطريق الحلف ، ومؤازرة المعارضة الشعبية التي قامت ضده خلال سنة 2012 ، و قد إعتبر داوود اوغلو "بدية أن حلف الشمال الأطلسي (الناتو) هو الخيار الذي يمكن توظيفه في هذه المرحلة لأسباب منها: تجربته التاريخية الناجحة في قيادة التغيير الديمقراطي في أوروبا و عضوية تركيا فيه ما يعني دفاعه عنها إذا تعرضت للتهديد " [3] ، و لعل التغيير الذي كان ينشده داوود أغلو ، هو تغيير نظام الحكم في سوريا و دعم مسيرة التغيير الديمقراطي بهذه الدولة الجـارة.

كما لعبت هذه الإمكانات العسكرية لتركيا، إلى إكتسابها قوة في التعبير الخارجي، أبرز مثال على ذلك الموقف التركي بعد حادثة سقوط المقاتلة الروسية في 24 نوفمبر 2015 ، و الذي أظهر بوضوح حجم التغيير في السياسة الخارجية التركية إقليمياً، حيث عبرت الحادثة عن تغير السلوك الخارجي التركي من خلال محاولة وضع حد لغطرسة

([1])عبد القادر محمد علي، المرجع السابق ، ص 5

([2])عبد القادر محمد علي، المرجع السابق ، ص 10

([3])عماد يوسف قدورة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات و الإتجاهات، الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ديسمبر 2015 ص 9

دولة قوية عسكريا مثل روسيا على جانب حدودها ، و هذا الرد ربما كان موجها لكل طرف يحاول الإعتداء على سيادتها. [1]

غير أنه من السديد أن نشير إلى أن هذه القوة العسكرية ، بقدر ما كانت سنداً قوياً لتنفيذ السياسة الخارجية من قبل الحكومة التركية الحالية، لعبت دوراً مهماً في محاولة الإنقلاب العسكري الفاشلة في 15 جويلية 2016 ، حيث استطاعت تركيا التصدي لها عن طريق القاعدة الشعبية العريضة للرئيس طيب رجب أردوغان و هو الأمر الذي ادخل تركيا في مرحلة جديدة من تاريخها، جعلت منه فاصلاً و خطاً احمر بين المؤسسة العسكرية و الممارسة السياسية الداخلية ، كما أدت هذه المحاولة إلى إظهار التوجه الجديد المبني على إحترام الشعوب في إختيار من يحكمها و تحييد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشأن المدني [2] ، عن طريق تعزيز نجاحات حزب العدالة و التنمية المتمثلة في مجال الحريات العامة و تحقيق الرفاه الإقتصادي، إلى جانب تعديل بعض بنود و مواد الدستور التركي و طرحها للإستفتاء الشعبي عامي 2008 و 2010 ، الذي كان في الحقيقة صياغة من المؤسسة العسكرية قبل قدوم حزب العدالة و التنمية. [3]

مع بداية سنة 2012 ، في ظل تدهور الأوضاع في بعض بلدان جوار تركيا ، نذكر منها حالة المعارضة السورية، كذا تنامي الشعور الإنفصالي لدى أكراد العراق ، ناهيك عن الأوضاع الدولية حينها في بعض دول أوروبا الشرقية (أزمة شبه جزيرة القرم)، تأكد لدى الساسة الأتراك أن مفهوم القوة الناعمة الذي تم تبنيه ضمن مبادئ السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 ، يجب أن يخضع لبعض المراجعة ، حيث بدأ التحول

([1]) المرجع السابق

([2])د.عماد يوسف قدورة، المرجع السابق، ص 17.

([3])أحمد سعيد نوفل و آخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية و إنعكاساتها على العلاقات العربية التركية و دور تركيا الإقليمي، فريق الأزمات العربي ، مركز دراسات الشرق الاوسط– الأردن، العدد 12، نوفمبر 2016 ، ص 8، 9و 10 .

شيأ فشيأ نحو تفعيل القوة الصلبة ، من خلال دعم المعارضة التركية بالسلاح عن طريق التنسيق مع بعض الدول الخليجية. [1]

كما توجهت تركيا نحو إقامة علاقات عسكرية مع قطر و أذربيجان و بشمال الصومال بالقارة الإفريقية ، كذا فرضت تواجدها العسكري بمنطقة "بعشيقة" ، المنطقة القريبة من الموصل في شمال العــراق. [2]

4.المحددات الإقتصادية:

يعتبر الإقتصاد عصب الحياة، داخل المجتمعات فلا جدوى من سياسة خارجية بدبلوماسية قوية، إذا كانت البنية الإقتصادية الداخلية متخلفة و منهكة، و لا يلبي الحاجيات الداخلية، من هذا المنطلق نبعت رؤية عميقة لدى الحكومة التركية الحالية، إنطلاقاً من الأوضاع الإقتصادية المتردية التي عرفتها تركيا إلى غاية سنة 2002 ، تصبو هذه الرؤية لتحقيق نهضة إقتصادية داخليا و خارجيا، و تحقيق الرفاه لجميع المواطنين الأتراك دون تمييز.

تعد تركيا منتجاً زراعيا بإمتياز ، يأتي القمح كمحصول غذائي أساسي ، تبلغ حصته ما يعادل 67 بالمئة من الإنتاج الإجمالي للحبوب، و تتمثل صادراتها الزراعية في المحاصيل الحقلية و محاصيل الزراعة الغذائية زائد الفواكه و الخضر بنسبة 73.5 بالمئة، من إجمالي الإنتاج الزراعي ، كما تتوفر تركيا على موارد مائية مهمة ، سهلت نجاح القطاع الزراعي ، كما أكسبها مورداً حيوياً أساسياَ، طالما إستعمله الأتراك للضغط على منافسيهم من جوارهم القريب ، ناهيك عن شبكة كبيرة من التدفقات للأنهار ، حيث

([1])رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002-2014 دراسة من موقع www.caus.org.lb، ص 77 .

([2])محمود سمير الرنتيسي ، تركيا و تفعيل القوة الصلبة الأبعاد و التداعيات ، أسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 3 أفريل 2016 ، ص 2

يعتبر سد "أتاتورك" على نهر الفرات في القسم الجنوبي الشرقي من البلاد بقدرة تخزينية إجمالية قدرها 48.7 كلم3 ، من بين أكبر عشرة سدود في العالم .[1]

هذه المقدرات الهامة من المياه، بقدر ما كانت معطى إيجابي في الإقتصاد التركي، كان من ناحية اخرى سبباً في توتر علاقاتها مع بعض الدول المجاورة المجاورة، على غرار بعض الدول العربية مثل العراق و سوريا، بخصوص إستغلال مياه الأنهار ،" فإن عددا من الأزمات قد وقعت في حوضي دجلة والفرات، لأسباب منها عدم وجود تواصل وتبني أساليب متناقضة والتنمية من جانب واحد واتباع ممارسات غير كافية لإدارة المياه و لطالما اتهمت الدول العربية تركيا بانتهاك قوانين المياه الدولية فيما يتعلق بنهري دجلة والفرات و يعتبر العراق والجمهورية العربية السورية هذين النهرين دوليين ولذا فهما يطالبان بحصة في مياههما. وعلى الجانب الآخر ترفض تركيا الاعتراف بالصفة الدولية للنهرين ولا تتحدث إلا عن الاستغلال الرشيد التشاركي للمياه التي تعبر الحدود ".[2]

تستغل تركيا مساحة زراعية قدرها 28 مليون هكتار و وفقاً لتقارير تركية، حققت صادرات تركيا أرقاماً قياسية وصلت إلى 100 مليار دولار، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال 04 سنوات الأولى من حكم حزب العدالة و التنمية، ليصل إلى 400 مليار دولار، الامر الذي إنعكس إيجاباً على حياة الفرد التركي و اكسب الحكومة ثقة لدى شريحة عريضة من الجماهير، على ضوء ما عايشه الأتراك من فضائح الفساد و البؤس المالي و إنهيار رهيب للعملة خلال فترة حكم العلمانيين و القوميين[3].

و وفقاً لتقارير صادرة عن مركز "ستراتفور" فإن الإقتصاد هو أحد أهم العوامل التي تسمح لتركيا بإستعادة دورها الإقليمي ، ففي عام 2007، حققت تركيا المركز السابع

([1])محمود سمير الرنتيسي ،المرجع السابق ص 2 ، 3 و 4.

([2])تركيا:الجغرافيا و المناخ و السكان، موقع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة، ص 3 و 4 ، متاح على الرابط التالي :

www.fao.org/nr/water /aquastat /countries. /tur-

([3])تركيا:الجغرافيا و المناخ و السكان ، المرجع السابق ص10.

عشر للدول الأعلى نمواَ في العالم بناتج محلي إجمالي يساوي حوالي 414 مليار دولار، بعد أن كانت تركيا تحتل المركز السادس و العشرين في عام 2002 بواقع 183 مليار دولار،و بتالي أضحى الإقتصاد التركي ، يحقق ديناميكية إقليمية دون إغفال الموقع الجغرافي الإستراتيجي لتركيا ، الذي سمح دون شك بالسيطرة على المنافذ الدولية للطاقة المتوجهة إلى أوروبا [1].

أما في المجال الصناعي ، عملت الحكومة التركية على تطبيق سياسة صناعية تقوم على التحديث التكنولوجي و الإعتماد على التنافسية و تشجيع الصناعات التصديرية ،حيث تم إقامة مراكز الجذب في مجال الصناعة القريبة من الموانئ و سبل المواصلات المختلفة، كذا أماكن توفر المواد الأولية الخام مع إمكانية التسويق الخارجي و الداخلي ، ناهيك عن تقديم التحفيزات للمستثمرين الخواص و تشجيعهم على إنتاج المواد ذات القيمة المضافة القابلة للتصدير ، دون إغفال جانب الصناعات العسكرية حيث تشير الإحصائيات المسجلة سنة 2010 إلى إرتفاع صادرات تركيا الدفاعية إلى واحد مليار دولار. [2]

5. المحددات التاريخية و الحضارية:

طالما إستند النظام التركي الحالي على الميراث التاريخي التركي و عمقها الحضاري الشرقي و منهم من أطلق على القادة الأتراك الحاليون بالعثمانيون الجدد ،في كتابه العمق الإستراتيجي يقول داوود أوغلو "إن المجتمعات التي تمتلك هوية قوية و حساَ مرجعياً، ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان و المكان ، كما تمتلك ثقافة تستطيع من

([1])معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا ، الدوحة المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، جويلية 2011 ، ص 14 متاح على الرابطwww.dohainstitute.org

([2])محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية في تركيا: كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم ، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، الطبعة الاولى، 2013 ، ص: 129،130،131 .

خلالها تحريك العناصر النفسية و الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية ، يمكنها أن تحقق إنفتاحات إستراتيجية متجددة بإستمرار " [1] .

من هذا المنطلق عالجت السياسة التركية في عهد العدالة و التنمية ، الماضي التاريخي الذي كان محل قطيعة من قبل الدولة القومية و العلمانية التركية منذ إنهيار الخلافة عام 1924 ، و يضيف داوود أوغلو في مقال له نشر بمجلة "رؤية تركية" سنة 2012 ، " إن الوعي التاريخي الذي ركز عليه حزب العدالة و التنمية هو أننا أبناء حضارة عظيمة و ورثة دولة عظمى، كانت إلى عهد قريب قطب الرحى في السياسة الدولية ، فلماذا يراد منا أن نكون معزولين عن المد التاريخي ، و لماذا يراد لنا أن نكون أبناء حضارة غير حضارتنا " [2]

راعت الحكومة التركية ، تاريخها الإمبراطوري و جذورها الإسلامية التي كونت لديها شعور قوي بالهوية الحقيقية التي تدفعها نحو تحقيق أهدافها و تتحرك وفقها خارجياَ، تدل على ذلك تلك التقاربات مع دول الشرق الأوسط و الخليج و شمال إفريقيا، فضلاً على تواجدها بالعمق الإفريقي كالصومال مثلاُ، مع إرتباطها إقتصادياً بهذه الدول .

أما من الناحية الحضارية ، فموقع تركيا يتواجد على كافة خطوط الفصل بين العالمين المسيحي و الإسلامي و نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة (الثقافة الروسية من الشمال و الثقافية الآسيوية من جهة الشرق ثم العربية من جهة الجنوب) فهي بذلك نقطة إلتقاء الحضارات و منفذاً لإنصهارها في طريقها إلى الثقافة الأوروبية الغربية [3].

إن تركيا و موروثها الحضاري العلماني – الإسلامي، إستطاعت بفضله أن تبرهن على قدرتها على خلق تعايش للأفكار ، و دفعها هذا التعايش لتحقيق تقدم فكري و ثقافي

([1])احمد داوود اغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، (تر:محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل) بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ،2010 ، ص 43.

([2])محمد زاهد جول ، المرجع السابق ص 28.

([3])أحمد داوود أغلو،معالم السياسة الخارجية في منطقة متغيرة و في العالم (تر: د. فاطمة ابراهيم المنوفي)، متاح على الموقع: http://rouyaturkiyyah.com

و حضاري ليس ببعيد عن المدنية الغربيــة و لا بتاريخ و الحضارة الإسلامية و قد أورد برنارد لويس في كتابه "ظهور تركيا الحديثة": "كان الأتراك حتى القرن التاسع عشر ، يرون أنفسهم مسلمين أولا ، بحيث يكون ولاءهم على مستويات مختلفة إلى الإسلام و البيت العثماني و الدولة العثمانية .. لقد ربط الأتراك أنفسهم بالإسلام لدرجة أن مفهوم القومية التركية نفسه اختفى على الرغم من بقاء اللغة التركية" [1] .

لقد شكل مفهوم الهوية التاريخية و الثقافية ، مرجع لتوجهات السياسة الخارجية في تقاربها مع الشرق دون إغفال علاقاتها مع حلفائها الغربيين .

6.المحددات الشخصية:

لقد ارتبط مفهوم السياسة الخارجية التركية بنظرية العمق الإستراتيجي التي جاء بها وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داوود أوغلو ، و تبناها الرئيس التركي الحالي طيب رجب أردوغان، لقد شاع بين الباحثين في الشأن السياسي و الإعلامي، إطلاق عبارات " سياسة أردوغان"، "أردوغان تركيا"، نظير التأثير البارز لهذا القائد على السياسة الخارجية التركية ، و قد أورد في إحدى المقالات " لم يحدث منذ انقلاب **1960** و الإطاحة بنظام بحكم الحزب الديمقراطي، الذي إستمر عشر سنوات متتالية، أن تمتع حزب بدعم شعبي و هيمنة على الساحة السياسية مثل حزب العدالة و التنمية . و لم يحدث منذ عدنان مندريس* ، زعيم الحزب الديمقراطي ، أن تمتع رئيس حزب و رئيس حكومة بقوة و نفوذ رجب طيب أردوغان" [2].

([1])برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة (تر: قاسم عبده قاسم و سامية محمد)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، 2016،ص 20.

* عدنان مندريس: رئيس وزراء تركيا منذ سنة 1950 و إستمر في الحكم مدة عشرة سنوات ، إلى غاية الإنقلاب عليه شهر ماي 1960 و تمت محاكته و إعدامه فيما بعد (أنظر:ممدوح عبد المنعم، تركيا و البحث عن الذات ، تصوير احمد ياسين، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر، ص 35 و 36.

([2])مقال بدون كاتب،(أرودغان:إحتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد) ،مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 7 أكتوبر 2012 ،ص 5.

خلال مرحلة الإنتفاضات العربية أو ماسميت "بالربيع العربي" بكل من تونس و مصر، هللت الشعوب العربية بالتجربة التركية و أضحى رئيسها مثالاً يحتذى به ، كما سارعت دول أخرى خوفاً من تفاقم الوضع الداخلي على مستواها إلى تبني إصلاحات سياسية و إجتماعية ، فيما ذهبت البعض منها إلى السماح بإعتلاء

أشخـاص علـــى رأس حكومات بلدانهم كانوا محسوبين على التيار الإخواني على شاكلة ما تم في المغرب من خلال قيادة الحكومة من قبل حزب العدالة و التنمية المغربي، بل ربما الذهاب بعيداً في تقليد التجربة التركية المهتمة بعمقها الإستراتيجي، ليكون البحث من قبل الحكومة المغربية على عمق إستراتيجي في الساحل الغربي لإفريقيا.

7. المحددات المجتمعية:

1.الشخصية الوطنية التركية: الشخصية الوطنية التركية مبنية على ثوابت تاريخية و مقومات حضارية، التي تمثلها الحضارة العثمانية و منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا، تبنى الحزب المقترب الحضاري العثماني و بتالي عمل على إحياء التقارب مع العالم العربي و الشرق الإسلامي ، دون التخلي عن مبادئ العلمانية الذي يعدونها من ثوابت الأمة التركية .

طبق الحزب منذ وصوله إلى الحكم ، سياسة داخلية ترمي إلى الحفاظ على حقوق الأفراد و الجماعات و تمكين المواطن من عناصر النهضة الثقافية و الحضارية و" لقد عملت الحكومة التركية على ضمان حرية التفكير و التعبير وفق المعايير الدولية، من خلال التعبير عن الأفكار بحرية و إعتبار الإختلافات ثراء فكريا بغض النظر عن ثقافة الإنسان التركي" [1].

"لقد كانت قناعات حزب العدالة و التنمية الذي قاد النهضة في العقد الأخير بأن الشعب التركي يتمتع برجلحة في العقل و قدرة على إختيار الأصوب ، و مع ذلك عمل

([1])محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية في تركيا: كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم ، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، الطبعة الاولى، 2013 ص 94.

تثقيف الشعب بما يلزمه من معارف و معلومات و ثقافة نهضوية" [1] ، إن هذا العمل النهضوي الداخلي ، زاد من إلتئام اللحمة بين أفراد المجتمع التركي، الذي وضع ثقته في حكومته و في شخص رئيسهم طيب رجب أردوغان ، و عليه فإنه ليس من الغريب أن ترى تآزر أطياف من المجتمع التركي ، عشية المحاولة الإنقلابية الفاشلة بتاريخ شهر جويلية من عام 2016 ، و لقد نقلت شاشات القنوات العالمية، مشاهد لهم ، و هم يفترشون الأرض أمام الدبابات العسكرية للانقلابيين.

2.الميدان السياسي: في المجال السياسي ، تم التأكيد على حق المواطن في العمل السياسي و الحزبي ، دون إقصاء لأي جهة كانت بفعل إعتبارات عنصرية، يقول رئيس الحكومة : " الدولة وجدت من اجل الإنسان و من اجل خدمته و الدولة التي لا تقدر الإنسان قدره و تقصي أبنائها و تميز بين مواطنيها و تنسج حولها سياجاً ضد مواطنيها ، إنما هي دولة عاجزة عن تقديم الخدمات لمواطنيها ".[2]

كما عملت الحكومة على ضمان حرية العمل السياسي و تشكيل الأحزاب "بوصفها مؤسسات مدنية تترجم الرغبات الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و غيرها و جعل مهمة الأحزاب السياسية هي نقل قضايا الشعب إلى جداول أعمال الهيئات التشريعية و التنفيذية " [3]

و استطاعت الحكومة التركية بفضل سياستها من خلق وعي سياسي لدى الأتراك، مؤكدين على دعمهم للحزب الحاكم ، الذي استطاع تحييد و تحجيم دور المؤسسة العسكرية، حيث لا زالت صورة الإنقلابات و عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي لديهم راسخة في أذهانهم بسب تدخل هذه المؤسسة في الشؤون المدنية و السياسية و تعيين

([1])المرجع نفسه، ص 93 و 94

([2])الثورة الصامتة، حصاد التغير و التحول الديمقراطي في تركيا، (تر:طارق عبد الجليل و سامي العايدي)، تركيا: مستشارية النظام العام و الأمن ، الطبعة الثانية نوفمبر 2013) ص 7 متاح على الرابط *www.akparti.org.tr/upload/documents/arapca.pdf.*

([3])محمد زاهد جول ، المرجع السابق، ص 95

الحكومات و الرؤساء ، و مهما قيل حول الحزم الذي أبدته الحكومة بخصوص جماعة "فتح الله غولن" المحسوبة على المعارضة و المتهمة بتدبير الإنقلاب الفاشل، أو موقفها الردعي ضد حزب العمال الكردستاني فإنه لا يعني – حسب الباحث – إنتهاكاً لحقوق الإنسان و الحرية السياسية التي تنادي لها ، إذا ما تعلق الأمر بأمنها القومي ، و لعل موقف الإتحاد الأوروبي من حركة إستقلال إقليم كاتالونيا بإسبانيا، خير دليل على موقف الأمم المتحضرة و مهد الديمقراطية في العالم .

3.الإيدولوجيا الوطنية:

تبنى الحزب العدالة و التنمية الحاكم في تركيا من 2002، مقترباً إيديولوجيا ينبع من تمجيد الإرث العثماني و التقارب مع الشرق الإسلامي، "فمعظم قادة الحزب نشأوا في بيئة إجتماعية محافظة ات توجهات إسلامية، و انضموا تحت عباءة الحركة الإسلامية التركية" [1] .

في هذا المنوال قال داوود اوغلو " إن حزب العدالة و التنمية ليس مجرد حزب سياسي ، بل حركة تاريخية تمثل بصدق رغبات الشعب التركي و تطلعاته " [2] ، في إشارة إلى المسار التاريخي المشكل للهوية الوطنية التركية، و التي تعود إلى منشأ الأمة العثمانية ، و جاء الدور لإستعادتها من جديد .

أثر المتغيرات الشخصية على السياسة الخارجية التركية :

تلعب المتغيرات الشخصية للقائد دوراً هاما في صياغة السياسة الخارجية للدولة، إنطلاقاً من كون صانع القرار يتأثر ببيئته المجتمعية و النفسية و معتقداته و توجهاته الإيديولوجية، من هذا المنطق كان لزاماً الإشارة إلى البيئة الشخصية و المجتمعية لرئيس

([1])دراسة بدون مؤلف، (النظام الساسي في تركيا (نظام الحكم– المؤسسات) الموقف التركي من قضايا الأمة)، مركز سورية للبحوث و الدراسات ص33 .

([2])رنا عبد العزيز الخماش، (النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002–2014)، ص 73 متوفرة على الموقع : www.caus.org.lb.

الجمهورية التركية الحالية طيب رجب أردوغان ، الذي طالما ارتبط إسمه بالإصلاحات الجارية في نظام الحكم و السياسة الخارجية التركية من حيث الأهداف و المفاهيم .

بدأ نضاله السياسي في إطار الحركة الإسلامية من بوابة حزب "الخلاص الوطن" بقيادة نجم الدين أربكان **** في نهاية السبعينيات، و في عام 1983 انضم إلى حزب الرفاه و رشحه الحزب إلى منصب عمدة بلدية اسطنبول و ذلك في عام 1994 ،حقق خلال عهدته عدة نجاحات في طريقة تسيير شؤون البلدية [1] ، و في عام 1998 ، أتهم أردوغان بالتحريض على الكراهية و تم سجنه و منعه من العمل السياسي مع حل الحزب الذي ينتمي إليه.

في عام 2001 أسس رفقة كل من عبدالله غول* حزبا سياسيا جديداً تحت مسمى" حزب العدالة و التنمية" التي تزعمه و فاز معه في الإنتخابات التشريعية لعام 2002 ، حيث حصل على 363 مقعد ، ليتولى بفضلها تعيين أعضاء الحكومة التركية، و نظراَ لمتابعته قضائياً في القضية السابقة، لم يستطع الحصول على منصب رئيس الوزراء حتى سنة 2003.

بدأ العمل في التيار الإسلامي السياسي و لحنكته في السياسة و إيمانه بشرط التغيير التدريجي، أعلن أن وسطه وسطي و ليس ديني ، بل حزب أوروبي محافظ و أكد انه لا ينوي الدخول مع العلمانيين المتشددين و حتى استفزازهم [2].

و لقد رمى بكل ثقله إلى تحقيق الإصلاحات التي تؤهل بلده تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي ، الذي كان الحلم الذي راود كل تركي ، إيماناً منهم أن إنضمامه إلى هذا

**** نجم الدين أربكان،شخصية تركية ذات توجه إسلامي، صناعي و له مساهمات في الإقتصاد التركي، رئيس وزراء تركيا ،إرغم على الإستقالة سنة 1997 ، للتعمق اكثر انظر كتاب:منال الصالح، نجم الدين أربكان و دوره في السياسة التركية 1969-1997 ، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية 2013 ، ص53.

([1])سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد الرئيس طيب رجب أردوغان، الأردن عمان: الجنادرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 4.

([2])سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص 34.

الصرح السياسي و الإقتصادي ، يمكنه من ردع تدخل المؤسسة العسكرية في نظام الحكم ، كونه يتنافى و مبادئ الديمقراطية ، في الوقت الذي تحاشى فيه إثارة المؤسسة العسكرية المدافعة على مبادئ العلمانية التركية، "حتى أنه أرسل إبنته المحجبة إلى أمريكا لتدرس هناك بسبب رفض الجامعات التركية قبول طالبات محجبات "[1].

ينظر الأتراك إلى رئيسهم بأنه ذو شخصية كاريزمية جاءت لتحكم تركيا التي تمر بمرحلة إنتقالية "حتى شبهه البعض بمارغريت تاتشر و هيلموت كوهل و ميخائيل غروباتشوف ، الذين اتبعوا الأسلوب نفسه"[2] غير انه لا يزال يلقى الرفض من بعض العلمانيين و الليبراليين المثقفين و الذي يخالفونه [3] بخصوص السلطات الواسعة التي منحت له بعد الإنتقال إلى النظام الرئاسي ، الأمر الذي يعد حسبهم مخالفة لمبادئ الديمقراطية و حرية

التشـاور و لعل هذه التعبئة تأتي، تتويجاً لما حققه أردوغان بخصوص إستقرار الإقتصاد التركي الذي عان لسنوات طويلة من الأزمات الإقتصادية في ظل التضخم المالي و تدهور قيمة العملة الوطنية، فالاقتصاد التركي حاليا "يتمتع بمعدلات نمو إقتصادية تقترب من مثيلاتها في الصين كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الإتحاد الأوروبي و الشرق الاوسط و إفريقيا الوسطى" [4].

([1])المرجع نفسه ، ص 35.

([2])المرجع نفسه، ص 51.

([3]) Ducoin Jean-Emmanuel, (Erdogan est un leader autoritaire),L'Humanité, 16 novembre 2016, p57

([4])سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص 54

الفصل الثاني

التحولات السياسية

المبحث الأول

تحول النظام البرلماني الى رئاسي

مقدمة:

تبرز أهمية دراسة نظام الحكم في دولة ما، في فهم و تحليل توجهات السياسة الخارجية، حيث تلعب السياسة الداخلية التركية، دوراً بارزاً في تحديد سلوكها الخارجي، و لقد أعطت التعديلات الدستورية التي شرع فيها الرئيس التركي طيب رجب أردوغان في تطبيقها منذ قدومه إلى الحكم سنة 2002 ، على شاكلة تعديل البند الخاص بإنتخابات رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة عام 2007، مما أكسبه شرعية تضاهي أو تفوق شرعية البرلمان، يعطي دلالات على النهج الحالي للرئيس، الرامية إلى توسيع صلاحياته و تقليص تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

طبقت حكومة العدالة و التنمية في تركيا ، العديد من الإصلاحات الدستورية، من قدومها إلى السلطة و المتمثلة فيمايلي [1]:

إجراء إنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل 04 سنوات بدلا من خمس سنوات ، إنتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة و من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير (البرلمان) مع تحديد ولايته بسبع سنوات و لعهدين على الأكثر ، رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضو إلى 17 عضو و إختيارهم من قبل الرئيس و البرلمان بدلاً من المؤسسة العسكرية و رفع أعضاء مجلس القضاء من 7 إلى 22 عضو .

([1])معمر خولي، (الإصلاح الداخلي في تركيا)، الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، جويلية 2011 ، ص 21 و 22.

لقد برُرت هذه الإصلاحات بأهداف الساسة الأتراك في إرساء نظام سياسي قوي بحجم قوة تركيا ، يضمن الإستقرار السياسي للدولة، التي عانت من تدخل المؤسسة العسكرية لسنوات عديدة في تاريخ تركيا، فضلًا على العمل على القضاء على تداخل الصلاحيات بين البرلمان و الرئيس ، و لقد "استغل اردوغان ذلك أكثرُ من قائد سياسي حين وجد في حزبه القدرة على تشكيل حكومة بمفرده، مثل تورغوت أوزال)1987(وسليمان دميريل)1997(. لكن الفارق أن الأخير لا يدعو مثل سابقيه إلى تغيير النظام السياسي وحسب، بل إلى دستور جديد متكامل يصوغ الحياة السياسية التركية بمختلف جوانبها")[1](.

أولاً: التحول نحو النظام الرئاسي

برزت فكرة تغيير نظام الحكم في تركيا إلى العلن في كلمة الرئيس التركي أردوغان ،في ملتقى " الحرفيين" في شهر مارس من عام 2015، أين برر أهمية تغيير نظام الحكم من البرلماني إلى الرئاسي في تقليل الخلافات التي يشهدها النظام البرلمان و القضاء تعدد مراكز القرار "ما سيجعل تركيا تشهد قفزات نوعية و تطوراً سريعاً في أعلى مستويات الحضارة المعاصرة "[(2)].

و بتاريخ الخامس عشر من شهر جانفي من عام 2017 ، أجرى البرلمان التركي في جلسة سرية للتصويت على مشروع التعديل الدستوري ما يتيح إلى تحول النظام السياسي من البرلماني إلى الرئاسي ، شارك في هذه العملية 488 نائب من مجموع 550 نائب ، حيث صوت 399 نائب لصالح مقترح القانون أي بنسبة 61 بالمائة مقابل 39 بالمئة لصالح جهة المعارضة ، شملت التعديلات الدستورية صلاحيات موسعة لرئيس الجمهورية " الذي سيقوم بتشكيل الحكومة مع إلغاء منصب رئيس الوزراء وتعيين نائب للرئيس أو أكثر، وقيادة القوات المسلحة، فضلا عن تعيين قادة الجيش والقوات الأمنية

([1])سعيد الحاج ، (اردوغان والنظام الرئاسي .. القصة الكاملة) ، تركيا بوست، العدد 16 مارس 2015 .

([2])رنا عبد العزيز الخماش، المرجع السابق، ص 87.

وكبار موظفي الدولة وإقالتهم، والتدخل في عمل القضاء باختيار أربعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين المسؤول عن تعيين شخصيات النظام القضائي وإقالتهم فيما سيختار البرلمان سبعة أعضاء "[1]

كما أفرزت التعديلات ، إلغاء المحاكم العسكرية و إستبدالها بالمحاكم المدنية في خطة أخرى لتحييد المؤسسة العسكرية و ربطها بالقضاء المدني ، فيما منح للرئيس صلاحية فرض حالة الطوارئ بدلا من البرلمان و تنظيم انتخابات تشريعية كل خمس سنوات بدلاً من أربع سنوات تزامنا و إجراء الإنتخابات الرئاسية .

ثانياً : مبررات حزب العدالة و التنمية بالتحول إلى النظام الرئاسي

اعتبر حزب العدالة والتنمية مشروع التعديلات الدستورية الوسيلة الأنجح لخلق استقرار سياسي في البلد وذلك من خلال حل المشاكل البنيوية التي يعاني منها دستور 1982 المطبق في تركيا، كونه سيساهم في عملية تسريع القرار خصوصاً في الظروف الراهنة التي تشهد فيها تركيا توتراً أمنياً وسياسياً عالياً، كما أنه سيمثل انعتاقاً من ضعف الائتلافات الحكومية التي أثبتت فشلها في التجربة التركية، واعتبر الحزب التعديلات الدستورية خروجا من ازدواجية السلطة التنفيذية كونه سيعمل على إنقاذ البلاد من تقاطع صلاحيات المؤسسات المختلفة التي خلقت خلافات كثيرة بين منصب الرئاسة ورئاسة الوزراء منذ تسعينات القرن المنصرم، وتسببت في إشكاليات خطيرة تمثلت في الفشل السياسي والإفلاس الاقتصادي في وقت سابق، وتأتي التعديلات الحالية لتغلق الباب على السيناريوهات التي تتهدد الحياة السياسية الداخلية برمتها بشكل يخلق فيها

([1])احمد حسن علي ، التأثيرات المحتملة لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي، مقالات/أراء في السياسة الخارجية و الدولية ، مركز البيان للدراسات و التخطيط ، بتاريخ 2017/02/18 ، متوفر على الرابط: http://www.bayancenter.org.

استقرارا نسبيا، سيؤثر هذا الاستقرار على أداء تركيا بشكل إيجابي في سياستها الخارجية من جديد [1].

مال حزب العدالة و التنمية إلى الإستفادة من تجارب الماضي على ذكر المحاولة الإنقلابية الفاشلة، و بتالي نوه إلى أهمية التعديلات الدستورية و حاجة تركيا إلى نظام سياسي قوي ، من شأنه تقويض مواقع الضعف السابقة، مدركاً "بالمزايا و المخاطر التي تنطوي على هذا الاختيار. فحزب العدالة و التنمية الحاكم يتمتع بالقدرة على فهم المخاطر ومقاومتها وتقاسم المنافع مع الناس. ومع ذلك لا يستطيع وحده إقرار هذا النظام، و الكلمة الفاصلة للشعب التركي"[2].

تضمنت التعديلات الدستورية 21 مادة، منها مواد ارتبطت بتفعيل صلاحيات الرئيس سيمّا التي تتعلق بالسياسية الداخلية كإعلان حالة الطوارئ وتشكيل البرلمان، بينما ارتبط بعضها بما يتعلق بالسياسة الخارجية كتوقيع الاتفاقيات الدولية (الملحق) [3].

ثالثاً: موقف أنصار و معارضي التحول إلى النظام الرئاسي الجمهوري في تركيا.

1. رأي أنصار التحول:

برر أنصار التوجه الرئاسي على عكس الرافضين موقفهم المساند لتغير نظام الحكم السياسي ، إلى النجاحات التي حققتها تركيا من تحولها من مجرد دولة جسر الى دولة مركز بحيث "باتت بحاجة إلى رئيس قوي بصلاحيات مطلقة لإدارة السياسة الخارجية "[4].

([1])الهام الحدابي ، المرجع السابق.

([2])أحمد إيبمايا، (النظام الرئاسي المقترح لتركيا: تقييم السياق والانتقادات)(تر: فاطمة ابراهيم المنوفي و مصطفى حمزة)، مجلة رؤية تركية ، أسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، العدد 2 السنة6 صيف 2017. ص 16.

([3])(سردار غولنر و نبي ميش ، الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا (تر: فاطمة ابراهيم المنوفي و مصطفى حمزة)، مجلة رؤية تركية ، أسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، العدد 2 السنة6 صيف 2017. ص 86. 87. 88. 89).

([4])احمد حسن علي ، المرجع السابق.

كما يرى المدافعون على النظام الرئاسي، أن العمل بنظام الحزبين من شأنه إرساء معالم الديمقراطية من خلال إتاحة الفرصة للتداول السلمي و الديمقراطي على الحكم ، و أن تركيا الحالية عانت من نظام الوصاية و العراقيل البيروقراطية و التي دفع ضمنها الشعب التركي، بسب إنيهار الإقتصادي و كثرة الإنقلابات.

2. رأي معارضي التحول:

ينطلق معارضي التعديلات الدستورية ، من فكرة الجمع بين سلطة البرلمان و الدولة في يد رجل واحد، فحتى في النظم الرأسمالية الكلاسيكية في العالم ، لا يحق للرئيس أن يحل البرلمان أو يأمر بإنعقاد إجتماعاته، بل هناك فصل جامد بين السلطتين على الأقل نظريا [1] ، كما يتساءل هؤلاء الرافضون لهذه التعديلات الدستورية، عن حقيقة الهدف المنشود من وراء التحول إلى النظام الرئاسي ، إذا كانت حكومة العدالة و التنمية، قد حققت مكاسب سياسية في ظل النظام البرلماني ، فما الحاجة إذاً إلى نظام بصلاحيات حصرية بيد الرئيس أرودوغان ؟

فهم يؤكدون أن الغرض من ذلك ، هو التقييد على النظام الحزبي و المعارضة، "من خلال استبدال التعددية الحزبية بنظام الحزب الواحد كما فعل كمال أتاتورك الذي قاد عملية تغيير الدولة من خلافة إسلامية وسلطنة إلى جمهورية علمانية ، فيما يرغب أردوغان بتغيير الدولة بشكل معاكس، وهو ما يعده حزب العدالة والتنمية فرضاً غير واقعي" [2] ،إحدى النقاط الأخرى التي تثير تخوف المعارضة، تتعلق بعدم قدرة البرلمان التركي –حسبهم على مراقبة السلطة التنفيذية ، طالما يصبح الوزراء مسؤولين أمام الرئيس حصراً ، فهو الذي يقوم بتعيينهم و إقالتهم .

غير أن أهم النقاط ، التي ركزت عليها المعارضة، الرقابة التي يمارسها البرلمان ، و التي تضمنتها المادة 105 من الدستور المعدل، حيث ألغيت الحصانة الجزائية عن

([1])موريس دوفارجيه، المرجع السابق ص 136).

([2])احمد حسن علي ، المرجع السابق.

رئيس الجمهورية، و يقوم البرلمان بمحاسبته، إلى جانب نائب الرئيس و وزراء الحكومة ، على عكس الوضع السابق حيث لم يكن الرئيس تحت طائلة المحاسبة و إذا اتهم الرئيس أو حامت حوله شبهات بارتكاب جريمة فسيطلب البرلمان في هذه الحالة تحقيقا، و يمكن أن يحيله إلى المحاكمة أمام المحكمة العليا ، حيث أبدت المعارضة حيالها تساؤلاً عن كيفية تمرير مثل هذا القرار الذي يحتاج لموافقة 400 نائب من أصل 600 ، في الوقت الذي "يملك فيه الرئيس أغلبية النوَّاب يدينون بمقاعدهم في البرلمان إلى الرئيس الذي اختارهم ضمن القائمة الانتخابية لترشيح النواب باعتباره رئيس الحزب، وإذا تمرد النواب وقرروا إقالته فإن الرئيس يستطيع حلّ البرلمان بمرسوم رئاسي ويدعو لانتخابات جديدة ويختار مرشحين جدداً من الحزب للبرلمان" [1].

و البرغم من التداعيات و المواقف المتباينة، قد إستطاع الحزب تمرير هذه التعديلات خلال الإستفتاء الشعبي الذي نظم بتاريخ 2017/04/16، بواقع 51 بالمئة من الأصوات، في حين يجري حالياً التحضير لإنتخابات رئاسية و برلمانية مسبقة ، تماشياً و التعديلات الدستورية الأخيرة، و يظهر جلياُ حجم التأييد الشعبي بحسبه مصدر لجميع السلطات، و هو ما رغب أردوغان في إستعماله مراراً في وجه المؤسسة العسكرية منذ قدومه في منصب رئيس الوزراء عام 2003 .

رابعاً : محددات السياسية الخارجية بعد التعديلات الدستورية الجديدة

لقد خطت تركيا بعد نجاحها في تمرير التعديلات الدستورية، المتعلقة بإقرار نظام سياسي جديد في البلاد و هو النظام الرئاسي أو النظام الرئاسي الجمهوري كما يرغب في تسميته بعض الباحثين الأتراك، خطوات متقدمة في سبيل تحقيق رؤية 2023 ، من خلال بناء دولة قوية ذات وزن إقليمي و دولي هام ، إنطلاقا من مقوماتها الحضارية و التاريخية و الجغرافية و الإقتصادية و على هذا النحو ركزت الحكومة التركية في رسم معالم سياستها الخارجية على النقاط التالية:

([1])المرجع نفسه .

1. التركيز على إصلاح البيت الداخلي، لعلاقته الوطيدة بما هو خارجي ، إذ كشفت المحاولة الإنقلابية ، عيوب النظام السياسي التركي و نقاط ضعفه "فالعدو ليس بالضرورة أن يأتي من الخارج ربما يأتي من الداخل أيضاً كما حدث في الانقلاب"[1] ، كما نتج عن تدهور العلاقات التركية – الروسية، عقب سقوط المقاتلة الروسية بتاريخ 2015/11/24، بعد قيام روسيا بفرض حظر على المنتجات التركية و تعليق بعض الإتفاقيات الهامة المتعلقة بالطاقة، إلى إنخفاض الميزان التجاري و هو ما أثر على الدخل الوطني و دخل المواطن التركي بالخصوص ، هذه الإعتبارات الداخلية ، يضاف إليها إستهداف التنظيم الإرهابي لبعض المدن التركية (أنقرة و اسطنبول) ، ساهم إلى حد ما بخلق نوع من التوتر في الداخل التركي، تم إستغلاله في المحاولة الإنقلابية الفاشلة [2] .

2. إعتماد سياسة متعددة المحاور، بدلاً من سياسة البعد الواحد ، عن طريق تنويع الشركاء الخارجيين ، و إحلال تقارب روسي – تركي ، لما يوفره من مزايا إقتصادية (شبكة خطوط الطاقة ببحر قزوين) ، إضافة إل مستورد هام للسلع و البضائع التركية ، فضلاً على الإستفادة من مزايا التكنولوجية النووية السلمية إلى جانب إرساء مصالحة مع الجانب الإسرائيلي، فمع إسرائيل خلقت الظروف الإقليمية دوراً كبيراً في جعل عملية التطبيع بين الجانبين حتمية في ظل تراجع الدور الإقليمي لمصر في ملفات المنطقة التي لها علاقة مع إسرائيل ، على غرار الملف الفلسطيني ، اللبناني ، السوري و العراقي ،كذا غياب علاقات رسمية بين إسرائيل و المملكة العربية السعودية ، الأمر الذي ساعد تركيا للعب دور هام في المنطقة ، أما بخصوص تسوية الخلافات مع روسيا ، يأتي ذلك كرد فعل تركي على تجاهل الدور الهام لتركيا في

([1])الهام الحدابي ، المرجع السابق.

([2])ساشا العلو، المرجع السابق، ص 5

المنطقة من قبل الإدارة الأمريكية، مقارنة على ما تحصل عليه اسرائيل التي تتحرك بكل حرية في سوريا بالتنسيق مع حلفائها من الروس و الأمريكان [1] .

3. الإستمرار في العمل على خلق ما يعرف بالمنطقة الآمنة في شمال سورية ، و هي المنطقة التي عرفت قبيل عملية غص الزيتون ، تحركات للجماعات المسلحة التابعة لتنظيم الدولة " داعش ، كذا تلك المنضوية تحت لواء الحزب الديمقراطي السوري الكردي و يبلغ طول المنطقة الآمنة نحو 900 كيلومتر ، تمتد من منطقة جرابلس غرب نهار الفرات و حتى منطقة أعـــــــزاز [2].

([1])علي حسين باكير ، (السياسية الخارجية في أعقاب الانقلاب الفاشل:التوجهات الإقليمية) (تر: فاطمة ابراهيم المنوفي و سنان متش)، مجلة رؤية تركية ، أسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، العدد 3 السنة 5 خريف 2016. ص 84).

([2])عماد يوسف قدورة، المرجع السابق، ص 12).

المبحث الثاني

طبيعة التحولات في المؤسسات الرئاسية

النظام السياسي التركي يعج بالمؤسسات المتصارعة فيما بينها، وتعد المؤسسة العسكرية من أقوى تلك المؤسسات بفعل عدد من العوامل والتأثيرات، لتوضيح تلك الفكرة نلقي الضوء على النقاط التالية:

أولاً- مفهوم المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية بشكل عام من أقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات المنظمة وارتبط نشوئها بتطور الحروب وحالة العنف بين المجتمعات، وكلما أضحت المجتمعات منظمة أكثر، إنعكس ذلك في أشكال متصاعدة من الفعالية العسكرية الأكثر تنظيماً(20)، ان أحد الهموم التي شغلت بال المجتمعات منذ القدم تمثل في حماية النفس والأرض من التهديدات والمخاطر الخارجية. إذ من الصعب تصور دولة، مهما كان حجمها أو قوتها، ان تسمح بفقدان سيادتها على أراضيها وإذا حصل ذلك فإنها قد تفقد أحد أهم العناصر التي تتكون منها الدول أي الأرض(الإقليم)، لذا كان واجب حماية الدولة والقيام بالدفاع الوطني يقع على عاتق الجيش أو القوات المسلحة(21)، والتي هي هيئة مؤلفة من أفراد مسلحين، ينتمون إلى تركيبات طبقية ذات مشاعر وروابط سياسية مختلفة، ولها نظام داخلي خاص من مجموعة القوانين والأنظمة، يمارس فيها الضباط دوراً شبه دكتاتوري ويصبح إطاعة القيادة عرفاً في القوات المسلحة، وهي تعتبر مؤسسة قسرية بيد الدولة لكن ذلك لا يعني أنها أداة بيد الحكومة، ويبقى مسألة إستعداد الجيش لأستخدام أسلحته ضد معارضي النظام السياسي القائم رهناً بالظروف الإجتماعية والسياسية(22)، كما انها مؤسسة معقدة ذات منظومة مستقلة تجد تقريباً كل مواردها في داخل

المؤسسة(23)، توصف على أنها مؤسسة متخصصة وهرمية، معزولة عن عامة السكان في ثكنات وبيوت خاصة، متأثرة بمحيطه(24).

ويمكن القول أن المؤسسة العسكرية باعتبارها أحد المؤسسات السياسية تتميز بخصائص تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، قد تكون أبرز هذه الخصائص أنها تكونت بفعل إرادة جماعية كامنة في إراداة مؤسسيها، تحكمها القواعد والاجراءات العسكرية التي تفرضها على أعضائها المرتبطين ببعض برابط من علاقات الطاعة حسب التدرج الهرمي والإنضباط الشديدين، من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة بإنجازها حسب دستور وقوانين الدولة والتي تتباين من دولة لأخرى حسب ظروفها الإجتماعية والسياسية(25).

ثانياً- المؤسسة العسكرية التركية قبل تأسيس الجمهورية :

أسس الأتراك في عهد (**METE**) تحت سلطة دولة الهون سنة (209 ق.م)، تشكيلات من الجيوش تستند على وحدات مؤلفة من فئات "العشرة، المئة، الألف" من الجنود، أي كانت تشبه نموذج الجيوش الحالية(26)، واستطاع العثمانيون تطوير نظام العسكرية لديهم، حيث تم تأسيس جيش(الانكشارية **Yeniceri**) في عام (1330م) في عهد "أورخان" الأبن الثاني ل"عثمان بن أرطغرل" مؤسس الدولة العثمانية، اضافة إلى جانب (السباهية) الفرسان الذين كان يتم جمعهم إبان الحروب، وكان أفراد هذه الفرق يختارون من خُمس الأسرى الذي هو من حق الدولة في أسرى الحرب أثناء الفتوحات، وكان أغلبهم من صغار السن، بالإضافة إلى أولاد النصارى الأيتام والمشردين (نظام الدفشيرمة)، حيث يتم تربية هؤلاء تربية راسخة على مبادىء الاسلام من حيث السلوك والجهاد، وكانوا يسمون أيضاً بجنود البكتاشية أو أبناء الحاج بكتاش نسبة لطاعتهم التامة لهذه الطريقة الصوفية، ومتى بلغوا السن المناسب للخدمة العسكرية كان يتم إدخالهم ضمن هذه الفرق، وكان الغرض من إنشاء الإنكشارية تشكيل جيش دائم وجاهز لإزدياد تبعات الجهاد

والفتوحات. كانت قوات الانكشارية تقيم في ثكنات خاصة بهم ولفترة طويلة فرض عليهم عدم الزواج والاختلاط بالمجتمع وتم تلقينهم على خدمة الثالوث "الاسلام، الأمة، السلطان"(27). إن ما يميز هذه القوات والفرق أنها الى جانب التدريب العسكري، كانت تتدرب على فن القيادة والادارة، لغرض تشكيل كوادر قيادية تتولى المناصب العسكرية والوظائف المدنية العليا، هذا التداخل بين الوظائف المدنية والعسكرية كان ظاهرة مميزة في تاريخ الدولة العثمانية(28).

كل هذه العوامل السابقة جعلت من الانكشارية دكتاتورية عسكرية ومحتكرة للقوة الفعلية في السلطة المركزية، الأمر الذي جعل بعض السلاطين يحاولون التخلص من سطوتهم، خصوصاً بعد مقاومتهم لمحاولات إدخال إصلاحات داخل الجيش، وهو ما نجح فيه السلطان "محمود الثاني" (1808– 1839)، وبعد القضاء على قوات الانكشارية في(1826/6/26) بدأت محاولات إصلاح الجيش وتنظيمه على الطراز الاوروبي، وفتح المدارس والاكاديميات العسكرية، وارسال الطلاب الى خارج البلاد لغرض التدريب والتعليم الحديث وغيرها من الاصلاحات التي أدت الى رفع المستوى العسكري للضباط والجنود، واستمرت هذه المحاولات في عهد التنظيمات الذي بدأ بصدور المنشورين في عهد عبد المجيد الاول (1839–1876) "خط شريف كولخانه" عام (1839) و"خط شريف همايوني" عام (1856)، وأدت هذه المرحلة الى ظهور كوادر عسكرية ثورية اصبحت تعِ الامور السياسية، من الضباط الذين تلقوا التعليم والتدريب الغربي داخل المدارس والاكاديميات التي بنيت على الطراز الحديث، ممن تأثروا بالافكار التحررية، والذي سيتشكل منهم قاعدة الحركة التحديثية في المستقبل(29).

ثالثاً- المؤسسة العسكرية التركية خلال عهد الجمهورية:

اعتبر الجيش التركي محرراً وعناصره ابطالاً من قبل الشعب نظراً لإنتصاره في مقاومة التدخلات الأجنبية أثناء حرب الاستقلال(1919–1923)، وقد زوّدتهم هذا الامتياز

بالقاعدة الشرعية بتأسيس الجمهورية وتنفيذ الإصلاحات، وأصبح العسكر أنفسهم الأداة التي قادت الحركة التحديثية في تركيا والتي تشكلت منهم النخبة السياسية في الدولة الحديثة(30).

في ظل فترة رئاسة "مصطفى كمال اتاتورك"(1923–1938) تم تحييد الجيش عن السياسة، حيث كان ذلك في نظره أحد أسباب هزيمة الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى بسبب انشغال الجيش بالسياسة وترك امور وظيفتهم العسكرية، لذلك خير الضباط بين البقاء في وظائفهم العسكرية أو الاستقالة وتولي مناصب مدنية، وفي كلا الحالتين ظل كوادر المؤسسة العسكرية ماسكين بزمام السلطة السياسية، وإن كان الغرض من محاولات "مصطفى كمال اتاتورك" هذه هو إبعاد منافسيه عن المركز وضمان بقاء السلطة بيده(31).

تم تأسيس "مجلس الشورى العسكري العالي" في عام (1925)، الذي كان له صلاحية اتخاذ القرارات في الأمور السياسية والمالية والإدارية والعسكرية التي تخص الدفاع، وعملت كقوة مستقلة داخل بنية الدولة وكان يتألف من (11) عضواً معظمهم من العسكر، لذلك كان تأسيس هذا المجلس خطوة مهمة في دفع البيروقراطية العسكرية لأن تكون في موضع الوصاية على النظام وفي طريق الإستقلالية داخل المؤسسة، اضافة الى أن تسيير شؤون رئاسة أركان الحرب كان يتم بمعزل عن الحكومة، وخارج سيطرة البرلمان تماماً(32).

عليه فإنه اعتباراً من الفترة من(1923) وهو تاريخ تأسيس الجمهورية التركية وحتى العام (1945) الذي كان فترة حكم الحزب الواحد، كان أغلب أعضاء الحزب والحكومة من كبار العسكر المستقيلين ذوي التوجه التحديثي العلماني، حيث بقوا مهيمنين بصورة فعلية، كما أن التغيرات التحديثية الفعلية وأمر مواجهته وإزالة العقبات التي حاولت العناصر التقليدية وضعها في وجه هذه الحركة، قد تحققت بفعل مساندة المؤسسة العسكرية وتأييدها، ان هذه المؤسسة في ظل العهد الجمهوري بدأت تجسد النظام السياسي الجديد المنبثق من طروحات وتوجهات مؤسسه "مصطفى كمال أتاتورك"، ولم يكن

محاولاته في إبعاد الجيش عن السياسة سوى رغبة منه في التخلص من منافسيه من القادة العسكريين الذين بدأوا يعارضون سياساته الراديكالية، والنتيجة كانت ولادة دكتاتورية عسكرية ثلاثية تجسدت في شخصه ورفيقيه الاخرين "عصمت اينونو"* و"فوزي جقمق"** رئيس هيئة الاركان العامة(33).

لقد كان حصيلة مرحلة حكم هذه الدكتاتورية العسكرية وتأثيرها على المؤسسة العسكرية التركية أن أكسبتها بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات وهي كالتالي:

1. أصبحت المؤسسة العسكرية في تركيا موضع ثقة المجتمع، فعندما كان البلد يدخل في أزمة سياسية يتشكل مطلب شعبي بتدخل المؤسسة العسكرية وحسم الامور، وربما يكون ذلك ايضاً بسبب انخفاض مستوى الثقافة الديمقراطية أو عدم نضجها، لكن ذلك تغير بعض الشيء بعد 2007 ودخول تركيا مرحلة التحول الديمقراطي.
2. أضحت بمثابة مدرسة ومركز تعليم للشباب في البلد خاصة في المناطق المتخلفة منه منذ بداية عهد الاصلاحات في عهد سليم الثالث (1789-1807) وحتى بعد تأسيس الجمهورية أيضاً.
3. المؤسسة العسكرية وجدت نفسها فوق المجتمع وأرادت أن تعكس النظام والتربية العسكرية المنضبطة على البنية السياسية والاجتماعية أيضاً، فهي ترى ان المدنيين ونتيجة لمصالحهم الحزبية لا يفكرون كما يجب تجاه التهديدات التي يتعرض لها البلد(34).
4. آمنت المؤسسة العسكرية التركية بالكمالية* التي بنيت عليها الجمهورية التركية، ومن خلال التربية والتلقين المستمرين في عقول الأجيال الجديدة من العسكر، وتهيئتهم من أجل الدفاع عنها في حال تعرض أي من مبادئ هذه الإيديولوجية للإسائة، لما يعتبر في نظرهم أنه تهديد داخلي أو خارجي(35). وقد حدث ذلك بالفعل بأن تدخل العسكر في السياسة بصورة مباشرة عن طريق الانقلاب في السنوات (1960 و1980) وما أتبعها من تدخلات غير مباشرة في السياسة في أعوام (1971) و(1997) والتي اكتفت المؤسسة العسكرية بإطلاق تحذيرات إلى الحكومة المدنية وضرورة تنفيذ ما تتضمنه هذه التحذيرات وآخرها انقلاب (27 نيسان 2007) الذي سمي بانقلاب المذكرة الألكترونية (e-

muhtıra)، حيث نشر الموقع الرسمي للقوات المسلحة التركية على شبكة الانترنت بياناً حمل توقيع رئيس هيئة الاركان العامة "يشار بيوكآنت"، عبر العسكر فيها عن قلقهم من الوضع السياسي داخل تركيا، وهي على العموم كانت موجهة ضد حزب العدالة والتنمية والضغط عليهم أثناء فترة اختيار رئيس جديد لتركيا آنذاك(36).

من الجدير بالإشارة هنا، أن هذه الانقلابات من قبل المؤسسة العسكرية على السلطة المدنية في تركيا خلفت إجراءات ومؤسسات عززت من مكانة هذه المؤسسة داخل النظام السياسي التركي منها، مجلس الأمن القومي التركي(**Milli Güvenlik Kurulu/MGK**) وجمعية التعاون العسكري (**Ordu Yardımlaşma Kurulu/OYAK**) وتأسيس المحاكم العسكرية وربط جهاز الاستخبارات الوطنية (**Milli İstihbarat Teskilati/MİT**) بمجلس الأمن القومي التركي وربط رئاسة الأركان برئاسة الوزراء حيث أضحت بذلك مؤسسة أكثر استقلاليةً وقانون الخدمة الداخلية للجيش، بعض أحكام قانون الاحكام العرفية وقانون حالات الطوارئ (37).

رابعاً- المؤسسة العسكرية التركية في ظل التحولات الديموقراطية:

لم تؤدي أحزمة الاصلاحات التي بدأت في عهد الحكومة الائتلافية برئاسة "بولند أجاويد" في (2002) واستمرت في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية (**AKP**)، والذي كان قسم من هذه الاصلاحات تخص المؤسسة العسكرية، الى تغيير فعلي في واقع التوازن بين العسكر والمدنيين ومكانة المؤسسة في النظام السياسي التركي(38)، وإن بدا ما يحدث الآن من محاكمات لبعض رموز هذه المؤسسة السابقين في قضايا المحاولات الانقلابية والمنظمات السرية وخيانة الدولة وكأنه تحييد للجيش عن السياسة و وضع نهاية لدورها الإشرافي على الدولة، لكن مع ذلك لا تزال البنية الأساسية التي يستمد منها الجيش قوته باقية الى حد ما على وضعها السابق، كما أن المؤسسة العسكرية تتدخل يومياً في السياسة من خلال تنفيذ مؤسسات الدولة لبنود وثيقة سياسة الأمن القومي* التي يتم إقراره

من قبل مجلس الأمن القومي والذي يعمل وفق الآلية التوافقية في تقرير الاستراتيجية القومية(39).

والإجراءات الإصلاحية التي مهدت لها حزب العدالة والتنمية منذ (2007)، من خلال حزمة الاصلاحات في (2010)، أحدثت شرخاً كبيراً في موقع المؤسسة العسكرية داخل الدولة التركية وبعد أن كانت بمثابة الوصي على النظام السياسي التركي وتنظر بصورة فوقية إلى المؤسسات الأخرى في الدولة، اضحت في موقع الدفاع عن نفسها أمام تعاظم دور المؤسسة المدنية، إذ تم تعديل أو إلغاء بعض المواد الدستورية التي كانت تعزز من موقعها في الدولة منها على سبيل المثال إلغاء المادة المؤقتة (15) التي كانت تمنع محاكمة القائمين بانقلاب (1980)، وتعديل المادة (125) بما يسمح للقضاء من مراقبة بعض أعمال مجلس الشورى العسكري، وكذلك بعض القوانين الأخرى ضمن نفس الإطار، منها تعزيز الرقابة المالية على المؤسسة العسكرية وتقليص سلطات القضاء العسكري (المادة 145) وإمكانية محاكمة رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات البحرية والبرية والجوية والجندرمة من قبل المحكمة الدستورية (المادة 148) وغيرها. وكان لا بد لهذه التغييرات في الدعامة القانونية للعسكر في الدولة من أن تترك أثرها على العلاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية في الدولة لصالح السلطة المدنية، ويمكن القول أن دخول تركيا في مرحلة مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي في 2005، بداية التحول الفعلي في تلك العلاقة(40).

مع ذلك، فإن الدستور التي وضعه العسكر بعد انقلاب (1980)، جاء ليعزز مكانتهم في الدولة ويضمن مشاركتهم في السياسة من خلال العديد من المواد والقوانين التي وضعت على أساسها، لذلك فإن الاصلاحات التي قامت بها حكومات حزب العدالة والتنمية حتى الآن لم تتمكن من القضاء كلياً على الدعامات التي استندت عليها المؤسسة العسكرية في هيمنتها على مفاصل الدولة، على سبيل المثال لا يزال قانون الخدمة الداخلية التي تسمح للعسكر التدخل في السياسة والتي سبق الإشارة إليه نافذاً بالرغم من

مشروع القانون الذي قدمه نواب حزب السلام والديمقراطية (**BDP**) الكورد إلى البرلمان للتصويت على تعديله، لكن نواب الحزب الحاكم (**AKP**) صوتوا ضد هذا القانون(41).

بجانب ذلك فإن الجيش لا يزال يتدخل في بعض القضايا التي رافقت تأسيس الجمهورية ولغاية الآن، أبرزها المسألة الكردية، حيث لا تزال الإجراءات المتبعة لمواجهة الحركة المسلحة الكردية هي نفسها في الثمانينات والتسعينات، من تعبئة عسكرية وأمنية شاملة واختزال القضية في إطار التخلف الاجتماعي والاقتصادي، مما حدا ب"عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا إلى الاعتقاد بأن حزب العدالة والتنمية قد دخل في اتفاق مع الجيش بخصوص المسألة الكردية، بموجبه تغض المؤسسة العسكرية نظرها عن بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة مقابل إحالة الحكومة للقضية الكردية إليها(42).

ثم إن بقاء رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات البرية والجوية والبحرية ضمن تشكيلة مجلس الأمن القومي لغاية الآن، وبقاء الدعائم القانونية التي اعتمد عليها العسكر في السابق في التدخل بالسياسة، والاستقلال الاقتصادي لهذه المؤسسة، كل ذلك تجعل الأرضية خصبة للتدخلات العسكرية في السياسة، ويكمن الحل، لتجاوز ذلك، في المحاولة لخلق توازن بين المؤسسات داخل النظام السياسي والقضاء على تداعيات الصراع والأزمة بين المؤسسات المختلفة في الدولة وعقلية الثأر في فترات القوة مع المضي قدماً في حركة الإصلاحات، التي بدأت بها حكومات حزب العدالة والتنمية (**AKP**) بصورة فعلية، حتى تكتمل دورتها(43)، وتنجح في التحول بتركيا من نظام سياسي تحت وصاية العسكر إلى نظام سياسي مدني تكون فيها سيطرة السلطة المدنية تامة على السلطة العسكرية وهو ما يبدو قد نجح فيها إلى حد ما حتى الآن.

الفصل الثالث

آثار التحولات السياسية

مقدمـــة :

تـأتي التغيرات التـي طـرأت علـى النظـام السياسـي فـي تركيـا ، بعد إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة في 16 من أفريل 2017 ، إلى جانب المتغيرات التي تشهدها المناطق القريبة ، الواقعة ضمن العمق الجغرافي لتركيا، على شاكلة الأزمة السورية التي تزال تلقي بتأثيراتها على دول الجوار و من بينها تركيا، كذا ما يمثله الأكراد من خطر على الوحدة الترابية لتركيا و أمنها القومية، دون إغفال ما يخبئه الوضع الداخلي التركي من مستجدات ، حيث دفعت هذه الظروف مجتمعة بالحكومة التركية ، إلى تبنى رؤى جديدة في تعاملها مع هذه المتغيرات الجارية في البيئة الخارجية ، و لقد إقتصر الباحث على علاقات تركيا و توجهاتها نحو الدول التي أضحى لها تأثير لا يستهان به على السياسة الخارجية التركيـــة .

سنستعرض في هذا الفصل ، أهم التوجهات التي تتبعها تركيا إزاء بعض الدول الواقعة ضمن عمقها الجغرافي أو تلك القوى الإقليمية و الدولية التي تمتلك مصالح بالمنطقة، بشكل مبني على المحددات التي تحكم السياسة الخارجية الجديدة إتجاه بعض الدول العربية ، ثم اتجاه أروبا و أمريكا و سنتطرق لمحددات السياسة الخارجية التركية اتجاه روسيـــا .

المبحث الأول

توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة إزاء سوريـــــا و مصر.

أولاً: إزاء سوريا

تحتل سوريا أهمية بالغة بالنسبة لتركيا حيث تعتبر الحدود البرية الأطول لتركيا بواقع حوالي 900 كلم ، فضلاً على أنها بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا ، و تقع ضمن العمق الإستراتيجي لتركيا ، تميزت العلاقات بين البلدين بحالة تجاذب و التنافر أحياناً ، حيث كانت "قضيتا الأكراد و المياه المحددين الأساسيين لسياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا" [1]. حيث تتهم تركيا ، سوريا بدعمها غير المباشر لحزب العمال الكردستاني في تركيا، حيال بعض الأزمات التي تنشأ بين البلدين مثل حالة "النزاع على لواء الإسكندرون[2].

بعد إندلاع الأزمة السورية، خلال سنة 2011 ، فيما عرف بثورات الربيع العربي، "تأخرت ردة فعل تركيا اتجاه الانتفاضة السورية كثيراً وشابها الارتباك، فقد اندلعت الثورة السورية في الوقت الذي كانت تركيا تنتهج منذ سنوات عدة سياسة تقارب مع الرئيس السوري بشار الأسد، ما جعل الجميع ينسى العداء بين البلدين خلال العقود السابقة"[3] ، بل دعت النظام السوري الحاكم بقيادة بشار الأسد إلى إيجاد إصلاحات من قبل النظام الحاكم ، إلا ان دخول اللاعبين الروسي و الإيراني كحليفين إستراتيجين للنظام السوري، و "إستدامة الأزمة دون حل، و حالة الفوضى العسكرية السائدة على الأرض السورية، إضافة لتذبذب الموقف في الأميركي، كانت من

([1])محمد العربي لادمي المرجع السابق ص 68.

([2])سعيد الحاج ، المرجع السابق ، ص 3

([3])جان ماركو، (المفاعيل الدولية و الداخلية للسياسة التركية في سورية)، مجلة سياسات عربية ، بيروت ، العدد 17 ، نوفمبر 2015 ص 93

بين الأسباب التي أدت إلى تراجع الموقف التركي عن شرط رحيل الأسد "[1] ، فضلاً على انه كان دافعاً لتأييد الحل السياسي ، ثم المناداة بإسقاطه فيما بعد ، و أخيراً القبول بالحل السياسي في ظل التغيرات على أرض الواقع بين المعارضة و النظام الحاكم ، حيث يمكن حصر توجهات السياسة الخارجية التركية إتجاه سوريا فيما يلـــي :

أولا– تحول الموقف التركي إزاء سوريا من محاولة إختراق و إسقاط النظام عن طريق دعم المعارضة المسلحة، إلى التركيز على حماية حدودها و أمنها القومي ،من خلال التوجه إلى التخلي عن مبدأ سياسة القوة الناعمة إلى

إستعمال القوة الصلبة ، بداية من التدخل العسكري في تشرين الأول من العام 2015 ، حيث "سُجّل أوّل رد فعل مباشر من الجيش التركي ضدّ الانفصاليين الأكراد الذين حاولوا عبور نهر الفرات، حيث قصفت الطائرات التركية زوارق تابعة لوحدات الحماية وهي تحاول عبور الفرات باتّجاه مدينة جرابلس، كانت هذه العملية أول اختبار لردّات فعل أنقرة تجاه آخر خطوطها الحمراء التي حددتها في سوريا"[2]، ثم تلتها عملة "درع الفرات في 24/آب من عام 2016 .

و كان الهدف من وراء هذه العملية هو منع ما يسمى "وحدات حماية الشعب الانفصالية الكردية من استكمال مشروعها وفرض الأمر الواقع في الشمال السوري"[3] ،لتأتي عملية "غصن الزيتون " في منطقة عفرين الواقعة شمال غرب سوريا بتاريخ 20 كانون الثاني من العام 2018، رغبة منها في خلق منطقة آمنة على حدودها و دعم قوات الجيش السوري الحر المعارض للنظام الحاكم في سوريا، و دحر الفصائل الكردية المعروفة بقوات سورية الديمقراطية حليفة النظام السوري، تحت غطاء القضاء على بقايا تنظيم الدولة "داعش" .

ثانيا– التخلي تدريجياً عن نظرية القوة الناعمة، في ظل المتغيرات الجديدة، التي تلت حادثة إسقاط المقاتلة الروسية بتاريخ: 24 فيفيري 2016 ، حيث أصبحت حماية حدود تركيا و أمنها

([1])سعيد الحاج ، المرجع السابق ، ص 3

([2])مقال بدون كاتب، (التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف و التحديات) ،مركز برق للأبحاث و الدراسات 2016 ص6

([3])مقال بدون كاتب، (التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف و التحديات) ،مركز برق للأبحاث و الدراسات 2016 ص7 (*) باحث متخصص في الشأن التركي

القومي ، من تطورات الأزمة السورية الشغل الشاغل للحكومة التركية ، حيث يرى **سعيد الحاج** ، أنها برزت على مستويين.

01- العقوبات التي فرضتها روسيا على تركيا ، بمنعها من التحليق فوق الأجواء السورية ، فضلاً على مقاطعتها إقتصاديا، الأمر الذي جعل "من فكرة المنطقة الآمنة التي تنادي بها تركيا منذ سنوات في حكم المستحيلة، فضلاً عن أن تقدم دعمًا نوعيًا لفصائل المعارضة السورية التي تواجه حملات تقدم النظام بغطاء جوي روسي إضافة للمواجهات مع قوات حماية الشعب وتنظيم الدولة"[1].

02- التقدم الذي أضحت تحققه قوات حماية الشعب (الكردية)، الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يعتبر "الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، في شمال سوريا باسمها أو تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل هي معظمها، في مسعى تدعمه روسيا عسكريًا والولايات المتحدة سياسيًا لإقامة شريط كردي محاذي للحدود التركية – السورية "[2].

ثانيا- تركز السياسة الخارجية التركية على قضية أساسية تتمثل في خلق منطقة آمنة في شمال سوريا من أجل تحقيق أهداف ضرورية و ملحة و هي طرد تنظيم "داعش" من شمال سورية و منع أكراد سوريا من بسط السيطرة على غرب نهر الفرات و وقف تدفق اللاجئين عبر تأمين ظروف معيشية و أمنية ملائمة داخل سورية" [3] .

ثانياً: إزاء مصر

لقد دعمت تركيا في عهد الرئيس الحالي طيب رجب أردوغان ، التغيرات التي صاحبت ما عرف بثورات الربيع العربي، تأييداً صريحاً و كانت تلك التي وقعت في مصر إحداها، "و قد حرصت تركيا على أن تنسج علاقات تعاون مميزة مع الوضع المستجد في الدولة العربية الأكبر بعد الثورة، سيما مع تصدر حركة الإخوان المسلمين للمشهد السياسي فيها، بيد أن

([1])سعيد الحاج، (محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا)، مركز إدراك للدراسات و الإستشارات، مارس 2016 ص12، متاح على الرابط:idraksy.net .

([2])سعيد الحاج، المرجع السابق، ص 12.

([3])المرجع نفسه ص 12.

الانقلاب في2013 سد الطريق على كل ذلك" [1] ، بل أسس لمعطيات جديدة في العلاقة بين البلدين .

حيث أظهرت تركيا موقف رافض لما أسمته بالإنقلاب على الشرعية في مصر بقيادة الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي، كان هذا الموقف حجر عثرة في تطور العلاقات بين البلدين و ربما أثر نوعاً ما على علاقات تركيا مع حليفة مصر و هي المملكة العربية السعودية حينها ، غير أن فرض الأمر الواقع من قبل النظام الحاكم في مصر حالياً، كذا حجم التداعيات السلبية عن عملية التغيير بكل من ليبيا و بالأخص سوريا، الدولة القريبة و المجاورة لتركيا، دفع بالحكومة التركية إلى العودة في إرساء علاقات جديدة مع مصر، من خلال ترميم العلاقات بينها و بين النظام المصري، تماشياً و نظرية تصفير المشكلات، بعد أن أوشكت تركيا بسبب انتهاجها لسياسات من جانب واحد من سنة 2012 ، إلى أن تصبح بصفر صديق ، و يرغب الأتراك في نسج علاقات سياسيةو إقتصادية مع مصر، لثقلها التاريخي و الدبلوماسي بين جميع الدول العربية.

و يمكن إجمال محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر فيما يلي :

أولاً– الإستمرار في العمل بنظرية تصفير المشكلات و إعتماد سياسة متعددة الأبعاد و المحاور.

ثانيًا– أهمية مصر كدولة إقليمية كبيرة و مؤثرة في المنطقة ، تستدعي ربط علاقات سياسية و إقتصادية معها، بغض النظر على ملف الحقوق و الحريات الأساسية الذي تضعه تركيا كشرط لبعث علاقات جديدة مع مصر ، حيث ترى تركيا في شخص الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، دائماً العسكري المتسلط، إلا أن مستجدات فوزه في الإنتخابات الرئاسية الماضية، يمكن من إحلال صورة جديدة عن العلاقات السياسية و الإقتصادية بين القاهرة و أنقرة ، خصوصاً في

([1])سعيد الحاج، (محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر)، مركز إدراك للدراسات و الإستشارات، أفريل 2016 ص3، متاح على الرابط:idraksy.net .

ظل تقارب الرؤى بين تركيا و المملكة العربية السعودية بشأن الأزمة في سوريا، الأمر الذي يطرح إقامة وساطة سعودية لتدفئة العلاقات بين الطرفين[1]

ثالثاً- يعتبر الإقتصاد عصب السياسة، بل محددا هاماً من بين المحددات الداخلية للسياسة الخارجية، حيث يلعب هذا الميدان دوره البارز في تطبيع العلاقات بين تركيا و مصر، إذ تحتل مصر موقع بوابة إفريقيا بنسبة لتركيا التي تسعى لبعث إستثماراتها الخارجية هناك، فيما تبقى مصر بحاجة هي الاخرى لمثل هذه الشراكات الإقتصادية، بالنظر لوضعية إقتصادها المتأثر بالوضع الداخلي المصري .

رابعاً- أثر العامل الشخصي: حيث من المتوقع أن يظل " العامل الشخصي بين أردوغان و السيسي قائمًا و من الصعب جدًا تخطيه و هذا يعني أحد أمرين أو كليهما معًا: استثناء أي تقارب بين النظامين في العلاقات على مستوى مؤسستي الرئاسة وبقائها على المستوى الوزاري (بما قد يشمل رئاسة الوزراء)، و/أو زيادة فرص التقارب في ظل أي سيناريو يغيب فيه السيسي عن المشهد (بسبب ثورة أو تنح أو انقلاب داخل المؤسسة العسكرية). [2] "

([1])سعيد الحاج، المرجع السابق، ص15، متاح على الرابط:idraksy.net ..

([2])المرجع نفسه، ص 15

المبحث الثاني

توجهات السياسة الخارجية إزاء الإتحاد الأوربـــي، روسيا و الولايات المتحدة.

أولاً: إزاء الإتحاد الأوروبي .

ترتبط تركيا بحكم موقعها الجغرافي بعلاقات متشعبة مع الدول الأوروبية ، و لقد غلب على السياسة الخارجية التركية من فترة ليست بالوجيزة ، التماهي مع الغرب و بالخصوص مع سياسة الإتحاد الأوروبي ، مدفوعة بحلم الانضمام إلى الصرح الاقتصادي و السياسي و ظل هذا المسعى قائماً خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة و التنمية .

تعتبر مفاوضات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، الأطول على الإطلاق ، منذ ما يزيد على عقدين من توقيع تركيا اتفاق الانتساب إلى الجماعة الأوروبية بعضوية كاملة و يخص الأمر إتفاق أنقرة في 1987 ، كما سبقه طلب بالإنضمام خلال سنة 1959[1] ، في الوقت الذي لم تستغرق في عملية مفاوضات الانضمام لدول مثل بلغاريا و رومانيا في عام 2007 ثم كرواتيا في عام 2013، إلا بضعة سنوات ، حيث أصطدم هذا المسعى، بشروط تعجيزية، بعضها يتعلق بالإقتصاد و الحريات و حقوق الإنسان و حقوق الأقليات، و كذا وجوب تسوية النزاعات الإقليمية لتركيا مع جيرانها ، إلى غاية 2005 ، سنة موافقة الإتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة و التنمية، رأى القادة الأتراك في عملية الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ، خطوة لتحقيق الحلم الذي طالما راود الشعب التركي، فضلاً

([1])محمود حيدر جاسم محمد، (واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي و مستقبلها) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، غير منشورة ، قسم العلوم السياسية كلية الآداب و العلوم جامعة الشرق الأوسط، 2014/2013ص 1).

على ما تجنيه تركيا من مزايا الإقتصاد و الإستفادة من المقدرات التكنولوجية المتقدمة في العالم ، كما أن الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة و التنمية، رأت أن إنضمام تركيا إلى هذا الصرح الديمقراطي الغربي ، يمنحهم فرصة لمواجهة غطرسة المؤسسة العسكرية و تدخلها في الحياة المدنية ، "حيث سعيت تركيا جاهدة إلى إجراء العديد من الإصلاحات الداخلية و الخارجية وفق المعايير الأوروبية، لكي تصل إلى تحقيق هدفها و هو الإنضمام إلى دول الإتحاد الأوروبي"[1]، غير أن موقف بعض الدول الفاعلة في الإتحاد الاوروبي على غرار فرنسا و ألمانيا، غير المرحب لعضوية تركيا لاعتبارات قيل عنها أنها تتعلق بإحترام حقوق الإنسان و مبادئ الديمقراطية ، حال دون إستكمال هذا الحلم.

من منطلق آخر، فإن حادثة الإنقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا بتاريخ: 15 جويلية 2016 ، كانت منعطفاً مهما في التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية إزاء الإتحاد الاوروبي، من حيث تغير الموقف الحكومي التركي اتجاه بعض الدول الأوروبية التي تأخرت في إدانة الإنقلاب، دون إغفال إطلاق تصريحات نارية بين المسؤولين الأتراك و نظرائهم الأوروبيين ، تمثلت في إتهام تركيا لبعض دول الإتحاد الأوروبي بالإزدواجية في التعامل ، بالرغم من الإدعاء بالديمقراطية ، كما " أنها اتخذت في المقابل خطوات إلى الوراء مع تلك التي أيدت الإنقلاب ، لاسيما فرنسا و ألمانيا و بشكل عام الإتحاد الأوروبي" [2] ، و لقد ساعد على إتخاذ هذا المنحى في السياسة الخارجية التركية، عدة عوامل من بينها:

أولا– أن التقدم الإقتصادي التركي ، يشكل تهديداً لاقتصاديات الدول الأوروبية مثل ألمانيا .

ثانيا– إرتفاع نسق الديبلوماسية التركية ، الأمر الذي يصعب من عملية تحكم الأوروبيين فيها، خصوصاً و أن قيادتها حملت تسمية "العثمانيون الجدد" ، في إشارة إلى الحنين الذي يروادهم حول إحياء مجدهم الإمبراطوري العثماني ذو التوجه الشرقي الإسلامي.

([1])المرجع نفسه، ص 98.

([2])وصال الورفلي،(السياسة الخارجية التركية: الثابت و المتغير على ضوء الانقلاب العسكري)، مجلة الإستراتيجي، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية تونس 2017 ، ص 48 .

ثالثاُ– المورد البشري التركي، المستفيد من التكنولوجية الألمانية بحكم التواجد الكثيف للأتراك بدولة ألمانيا [1].

رابعاً– نتائج الإنتخابات التي جرت في العديد من البلدان الأوروبية خلال سنة 2017 ، التي مالت فيه الكفة إلى اليمين المتطرف أو على الأقل بلغ مراحل متقدمة في سباق الانتخابات بدول مثل فرنسا ، أين نافست زعيمة اليمين المتطرف ماري لوبان، الساكن الجديد لقصر الإليزي حاليا الرئيس الفرنسي "إيمانويال ماكرون" ، إلى جانب كل من هولندا و المملكة المتحدة و النمسا[2].

خامسا– "اختلاف وجهات النظر بشان موضوع الإرهاب زاد التوتر في العلاقات الثنائية، إذ أن بعض بلدان الاتحاد الأوروبي واصلت دعمها للتنظيمات الإرهابية التي تعتبرها تركيا تهديدا لأمنها، و بعض الأعضاء غضت النظر عن نشاطات هذه التنظيمات الإرهابية في بلدانها"[3].

ثانياً : إتجاه روسيا.

تمتد العلاقات التركية– الروسية إلى مراحل تاريخية ماضية، إبان الإمبراطورية العثمانية و القيصرية الروسية " و مرَّت علاقة البلدين بأدوار مختلفة وكان لهما فيها جولات، انتقل فيها ميزان القوى من رجحانه الكاسح لمصلحة تركيا العثمانية منذ القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن السابع، ثم انقلبت الموازين فصارت القوى متعادلة إلى أن رجحت لمصلحة روسيا التي عملت إلى جانب لندن وباريس كالمعول التاريخي في تهديم جبروت العثمانيين. وكانت حرب البلقان هي الإشارة المرَّة على ذلك التفوق الروسي" [4].

([1])المرجع نفسه ، ص 48.

([2])جميل دوغاج ايبك (نظرة على السياسة الخارجية التركية ، متاح على الرابط التالي :http://www.trt.net.tr.

([3]) المرجع السابق

([4])شمس الدين الكيلاني ، مراجعة كتاب العلاقات التركية الروسية:من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل ، الدوحة: المركز العربي للدراسات و الأبحاث، فيفري 2015 ، ص 1

و خلال الحرب البادرة، لعبت تركيا حائط الصد في وجه المد الشيوعي السوفياتي إلى غرب أوروبا، كما كانت عضوا فاعلا و لا تزال في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) ، الحلف المناوئ للمعسكر الشرقي آنذاك.

بعد تولي حزب العدالة و التنمية الحكم في تركيا عام 2002، إتبع سياسة خارجية جديدة مبنية على نظرية صفر مشاكل ما يعني صفر أعداء، "و على الرغم من أن روسيا لم تخفِ مخاوفها من أن تتجه حكومة العدالة (الإسلامية) إلى دعم المقاتلين الشيشان، فإن الدولتين استطاعتا تجاوز هذه المخاوف، و انعكس ذلك على تحسن العلاقات الإقتصادية بما فيها زيادة استيراد تركيا الغاز الطبيعي الروسي"[1] ، مقابل العمل على تفادي القضايا العدائية بينهما فيما تعلق بإيواء تركيا للمقاتلين الشيشان أو دعم روسيا لحزب العمال الكردستاني، و توحيد سياستهما في ما تعلق أيضاً الحرب على الإرهاب ، و قد نتج زيادة عن هذا التقارب بين البلدين إبداء مواقف دبلوماسية متضامنة،من خلال تأييد إنضمام تركيا الأوروبي "و في المقابل أعلنت تركيا تأييدها انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي" [2] .

رغم بعض الخلافات بخصوص مسائل إقتصادية، بقي التعامل الإقتصادي مرتفع بين البلدين، و قد زاد من تطور الميزان التجاري بينهما ، موقف تركيا المعاكس لحلفائها الغربيين في الأزمة الجورجية ، حيث صرح حينها أردوغان " إن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تشكيل سياسة العالم بمفردها " [3].

غير أن تغيرات الوضعية السائدة في سوريا، و الموقف المتناقض لكليهما بشان الأزمة، حيث صرح حينها أردوغان" موقف روسيا تجاه الأزمة في سورية يسمح باستمرار القتل ، فبدلا من أن تنتقد سورية ،تساند المذبحة" [4] و ساندت تركيا مطلب إسقاط النظام الحاكم في سوريا، كما

([1])المرجع نفسه، ص 6

([2])المرجع نفسه، ص 6

([3])المرجع نفسه، ص 7 .

([4])المرجع نفسه، ص 8.

دعت الناتو للتدخل و لعب دور محوري في القضية ، تلتها حادثة إسقاط الطائرة الروسية في 24 نوفمبر 2015.

تسعى تركيا إلى ترميم علاقاتها مع روسيا، التي تضررت على إثر إسقاط المقاتلة الروسية شهر نوفمبر 2015 بسبب الأضرار التي تكبدها الإقتصاد التركي ، بالنظر لتراجع حجم الميزان التجاري بين البلدين ، فضلاً على حاجة تركيا للإستفادة من تكنولوجيا الإستغلال السلمي للطاقة النووية الروسية، كما بدأ جلياً خلال فترة الأزمة بين البلدين، "أن الأكراد حاولوا إستثمار التوتر التركي– الروسي ، من اجل الحصول على مكاسب سياسية من أنقرة "[1] و هو ما تعتبره تركيا تهديداً على حدودها الجنوبية .

لقد ساعد الموقف الروسي من حادثة الإنقلاب الفاشلة في تركيا، على تقريب وجهة النظر بين البلدين، نظراً للحاجة الإقتصادية الملحة لتنشيط التبادلات التجارية ما بين البلدين "خصوصاً و أن روسيا تزود تركيا بأكثر من 70%،من وارداتها من الغاز الطبيعي و بأسعار تفضيلية" [2].

ثالثاً: إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

ترتبط تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بعلاقة تحالف على الأقل منذ الحرب الباردة،حيث ساهمت تركيا في صد المد الشيوعي الذي كان يهدد أوروبا الغربية آنذاك ،بعدها احتفظت تركيا بأهمية إستراتيجية في منظور واشنطن، لموقعها الإستراتيجي المؤثر في البلقان و آسيا الوسطى، و القوقاز و الشرق الأوسط، في ظل تواجد قواعد عسكرية أمريكية على التراب التركي ، تابعة لحلف شمال الأطلسي [3].

([1])ساشا العلو، تركيا:(الإنعطافة الخاطفة و التحول الكبير)، ورقة تحليلية، سوريا: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 3 أغسطس/آب 2016 ، ص 6

([2]) المرجع السابق، ص7

([3])ياسين احمد القطاونة، المرجع السابق ص 51.

"و رغم العلاقة الوطيدة التي تربط بين الجمهورية التركية و الولايات المتحدة الأمريكية التي ترجع بداياتها إلى تحالف تركيا مع أمريكا و انخراطها في حلف شمال الأطلسي و من ثم فترة الحرب الباردة حيث مثل الصراع التركي القبرصي مظهرا من مظاهر الحرب الباردة بين واشنطن و موسكو" [1] ، إلا أن هذا الترابط الوطيد " شهد بعد التمرد التركي بداية من سنة 2003 ، أين رفضت تركيا طلباً أمريكياً لإستخدام الأراضي التركية و قاعدة إنجيرليك لأغراض فتح جبهة شمالية ضد نظام صدام حسين في العراق"[2].

كما " أظهرت تركيا تباطؤ واضحاً في الإستجابة للطلب الأمريكي لإرسال سفن عسكرية إلى البحر الأسود عبر البوسفور و الدردنيل خلال الحرب الجورجية – الروسية في صيف 2008[3]، و يرجع سبب الخلاف بين تركيا و حليفتها التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى تباين الأهداف بشأن الوضع القائم في سوريا، ففي الوقت الذي دعمت فيه تركيا خيار إسقاط النظام، حددت الولايات المتحدة الأمريكية هدفها بمحاربة تنظيم داعش الإرهابي و دعم الأكراد الذين تعتبرهم تركيا تهديداً على أمنها القومي ، فضلاً على النهج المحافظ للحزب الحاكم في تركيا بدلاً من النهج العلماني الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، و تسعى إلى حمايتة من خلال التغلغل في ما يسمى بالدولة العميقة ، خدمة لمصالحها بهذا البلد.

كل هذه المتغيرات، إضافة إلى الخلاف القائم بين تركيا و واشنطن حول آلية التعامل مع حزب الإتحاد الديمقراطي في سوريا في ظل "دعم الولايات المتحدة لقوات سورية الديمقراطية و التي تشكل عمودها الفقري ميليشيات الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني "[4] ، دفعت إلى مراجعة تركيا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل إلى إتخاذ مواقف معاكسة في بعض الأحيان، على غرار إغلاق تركيا بمجالها الجوي ، عقب حادثة الإنقلاب الفاشل ، ما تسبب في توقف طلعات الطائرات الأمريكية، ضد تنظيم الدولة (داعش) في سوريا و العراق ، إنطلاقاً من

([1])وصال الورفلي، المرجع السابق ص 47 .

([2])يوسف أيمن ،(العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أغلو)، مجلة قضايا إسرائيلية، ص 95.

([3]) المرجع السابق، ص95

([4])ساشا العلو، المرجع السابق، ص 13.

قاعدة إنجيرليك الجوية بتركيا[1] ، و هذا مقابل ظهور تقارب روسي –تركي و تركي –صيني بخصوص التنسيق و الشراكة الإقتصادية.

تتبع النظرة التركية الحالية في تعاملاها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إنطلاقاً من الرصيد التاريخي بين البلدين منذ الحرب الباردة، فتركيا ستظل في نظر الغرب الدولة ذات الموقع الإستراتيجي و المميز بوصفه تشرف على نقطة إلتقاء بين الشرق و الغرب ، ناهيك عقدة أنابيب الطاقة المنطلقة من آسيا إلى أوروبا ، و مهما قيل عن حالة المد و الجزر في علاقات الدولتين الخارجية ، إلا أن تركيا تحت المظلة الأطلسية ، يبقى المفهوم الغالب دائماً ، خصوصاً و ان الولايات المتحدة ، بحاجة إلى تحديد نقاط ضعف و قوة الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعطي تركيا دور الكاشف بإمتياز لصالح الولايات المتحدة الأمريكية و لعل مطالب تركيا بتعويضات مالية من الأوروبيين ، حيال أزمة اللاجئين السوريين ،خير دليل على موقعها المؤثر في السياسة الإقليمية للدول الكبرى بالمنطقة ، إن الدلالات الحالية و التي يمكن إستقاؤها ،بخصوص التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا–إستخلصت تركيا دروسا من وراء النتائج السلبية التي تكبدتها سياستها الخارجية، بسبب إتباعها سياسة خارجية ذات البعد الواحد و الإتجاه للعمل بمفردها بعيدا عن حلفائها في قضايا السياسة الخارجية، حيث دفعها ذلك منذ سنة 2013، إلى إقرارا مراجعات عديدة في سياستها الخارجية، انتهت بإزاحة وزير الخارجية الأسبق **احمد داوود أغلو** ، من المشهد السياسي ، مرده إلى عدم توافق في الرؤى بينه و بين الرئيس الحالي طيب رجب اردوغان .

ثانيا– أثبت الواقع الدولي هشاشة نظرية القوة الناعمة (الديبلوماسية) كوسيلة وحيدة للتعامل في البيئة الدولية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث فرض الواقع المتغير بجوار تركيا القريب على غرار الأزمة في سوريا و تنامي قوة الأكراد في شمال العراق و سوريا ، إلى ضرورة إلى إعمال القوة الصلبة جبنا إلى جنب مع القوة الناعمة .

([1])وصال الورفلي، المرجع السابق ص 47 .

النتائج
والتوصيات

النتائج

أولا-إستخلصت تركيا دروسا من وراء النتائج السلبية التي تكبدتها سياستها الخارجية، بسبب إتباعها سياسة خارجية ذات البعد الواحد و الإتجاه للعمل بمفردها بعيدا عن حلفائها في قضايا السياسة الخارجية، حيث دفعها ذلك إلى إقرارا مراجعات عديدة في سياستها الخارجية، انتهت بإزاحة وزير الخارجية الأسبق احمد داوود أغلو من المشهد السياسي ، مرده إلى عدم توافق في الرؤى بينه و بين الرئيس الحالي طيب رجب اردوغان.

ثانيا- أثبت الواقع الدولي هشاشة نظرية القوة الناعمة السياسة الخارجية، حيث فرض الواقع المتغير بجوار تركيا القريب على غرار الأزمة في سوريا و تنامي قوة الأكراد في شمال العراق و سوريا ، إلى ضرورة إلى إعمال القوة الصلبة جبنا إلى جنب مع القوة الناعمة.

ثالثا-تحاول تركيا العودة لتفعيل سياسة صفر مشكلات أو على الأقل مع تسعى إليه في نظرة بارغماتية، من حيث تبني سياسة تقليل الأعداء مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط من بينها إعادة تطبيع علاقتها مع اسرائيل، بعد الجمود التي ميزها منذ حادثة الإعتداء على سفينة الإغاثة الإنسانية التركية "ماوي مرمرة" في آيار من سنة 2010 و وفاة تسعة من طاقمها على أيدي جنود إسرائيليين و لعل عودة تطبيع العلاقات بين الطرفين ستأثر ل محالة على نظرة الفلسطينيين إلى الموقف التركي و رئيسها طيب رجب أرودغان، بعد فترة زمنية إستطاعت فيها تركيا توظيف هذا الملف الحساس لدى المجتمع العربي و الإسلامي في توجهها لتحقيق تقارب و تصالح مع هويتها التاريخية و الإسلامية.

رابعا- ضهور ملامح ونزعة الدكتاتورية وإقصاء الاخر على النظام التركي الحالي وان كان يتقمص نية الاصلاح للنظام السياسي ومحاربة الفساد وغيرها.

التوصيات

اولا: تحول النظام التركي الحالي من نظام المؤسسات الى نظام الرجل الواحد

ثانيا: أن إلغاء دور الرقابة والقضاء على جميع مؤسسات الدولة العليا يشكل تهديدا حقيقيا للدولة بأكملها في مقابل اعطاء صلاحيات كبيرة لرئيس الدولة .

ثالثا: ان النظام التركي السابق والحالي له سلبياته وايجابياته على حد سو اء.

رابعا: تجلي النزعة الشخصية والعاطفية للرئيس التركي في اتخاذ القرارات بعد ارساء النظام الرئاسي واللذي نتج عنه تكبد تركيا خسائر اقتصادية وسياسية فاذحة.

خامسا: ان التحول للنظام الرئاسي ارسى جذور النظام الحاكم في تركيا ولم يضمن بالضرورة استقرار الدولة بشكل عام

سادسا: أن اعطاء رئيس الدولة او النظام صلاحيات اكبر يعني تقويض الحريات الشخصية والمدنية للمواطنين اكثر .

اخيرا: يرى الباحثون ان الدولة التركية تنتهج مؤخرا نهج الانظمة الديكتاتورية الامبريالية الطامعة في بسط نفوذها داخليا من خلال اسكات أي صوت معارض وايضا التدخل في شؤون دول المنطقة ومحاولة بسط نفوذها في الدول المجاورة، وهو نهج يشبه الديكتاتور العربي لحد كبير.

قائمة المراجـــــــــــع:

أولا : مراجع باللغة العربية:

. الكتب والمؤلفات العامة:

1) أحمد شفيق العاني حسان ، الأنظمة السياسية و الدستورية المقارنة ، بغداد، مطبعة جامعة بغداد ،1986.

2)احمد الخطيب نعمان ، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة7 ، .2011

3) أحمد علي عبد القادر ، الموقع الجيوسياسي لتركيا و أهميته في الإستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مركز إدراك للدراسات و الإستشارات ، آب/أغسطس 2016 .

4) النوري النعيمي أحمد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، مكة المكرمة:دار الدراسات العلمية للدراسات و النشر ، 2012 .

5) الرنتيسي سمير حمود ، تركيا و تفعيل القوة الصلبة الأبعاد و التداعيات ، أسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 3 أفريل 2016 .

6) السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: دار النهضة المصرية ، الطبعة الثانية، 1998 .

7) الحاج سعيد ، تقارير :إتجاهات السياسة الخارجية بعد إنقلاب 11 تموز ، مركز الجزيرة للدراسات، 11من أغسطس/آب 2016.

8) العربي لادمي محمد ، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا و القضية الفلسطينية 1990–2010 م ، برلين: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية ، الطبعة الأولى، 2017 .

9) جواد الكاضم صالح و غالب العاني علي ، الأنظمة السياسية، بغداد:كلية القانون جامعة بغداد، 1991 .

10) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية (تر:غازي عبد الرحمان القصيبي)، المملكة العربية السعودية:مطبوعات تيهامة، الطبعة الثانية .1984

11) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية (تر:محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم)، الرياض: جامعة الملك سعود، الطبعة الاولى، 1989 .

12) داوود اغلو احمد ، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، (تر:محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل) بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ،2010.
13) دوفارجيه موريس ، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى (تر:د.جورج سعد)، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، .1992
14) هيود أندرو ، مدخل إلى الإيديولوجيات المعاصرة، (تر:أحمد صفار)، القاهرة: المركز العربي للترجمة، الطبعة الاولى، 2012 .
15)ولكينسون بول ، العلاقات الدولية، (تر:لبنى عماد تركي) ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، الطبعة الأولى 2013.
16) زاهد جول محمد ، التجربة النهضوية في تركيا: كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم ، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، الطبعة الاولى، .2013
17) سيد اسماعيل حسن ، النظام السياسي للولايات المتحدة و إنجلترا ، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، بدون سنة .
18) قدورة عماد يوسف ، روسيا و تركيا: علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية ، لدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ماي 2015.
19) قدورة عماد يوسف ، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات و الإتجاهات، الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ديسمبر 2015 .
20) فيشر جيلين ، دور الثقافة و الادراك في العلاقات الدولية (تر:أ.حليم سعد)،القاهرة: لجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 2004 .
21) عبد الصبور عبد الحي سماح ، القوة الذكية في السياسة الخارجية :دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005–2013، مصر:دار البشير للثقافة و العلوم، الطبعة الأولى 2014 .
22) عودة جهاد ، النظام الدولي، النظريات و الإشكاليات، مصر:دار الهدى للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2005.
23) ويس برنارد ، ظهور تركيا الحديثة (تر: قاسم عبده قاسم و سامية محمد)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، 2016.
24) مكاوي بهاء الدين ، القرار السياسي: ماهيته، صناعته، إتخاذه و تحدياته، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017 .
25) نوفل سعيد أحمد و آخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية و إنعكاساتها على العلاقات العربية التركية و دور تركيا الإقليمي، فريق الأزمات العربي ، مركز دراسات الشرق الاوسط– الأردن، العدد 12، نوفمبر 2016 .

26)ذياب سبيتان سمير ، تركيا في عهد الرئيس طيب رجب أردوغان، الأردن عمان: الجنادرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى .2012

27) الثورة الصامتة، حصاد التغير و التحول الديمقراطي في تركيا، (تر:طارق عبد الجليل و سامي العايدي)، تركيا: مستشارية النظام العام و الأمن ، الطبعة الثانية نوفمبر 2013) ، متاح على الرابط: *www.akparti.org.tr/upload/documents/arapca.pdf*

2. المقالات والدراسات:

1) أحمد داوود أوغلو، (مبادئ السياسة الخارجية التركية و موقفها السياسي الإقليمي)، مركز الأبحاث الإستراتيجية SAM، العدد 3 ابريل2012 .

2)أحمد داوود أغلو، معالم السياسة الخارجية في منطقة متغيرة و في العالم (تر: د. فاطمة ابراهيم المنوفي) ، متاح على الموقع :http://rouyaturkiyyah.com

3) اون المش محمد داوود ، (السياسة الخارجية التركية بين المصالح والمبادئ)، تركيا بوست ، نشر بتاريخ 19ديسمبر 2015 ،متاح على الموقع : https://www.turkey-post.net

4)الحاج سعيد ، أردوغان و النظام الرئاسي .. القصة الكاملة، مجلة تركيا بوست الإلكترونية ،16مارس 2015 https://www.turkey-post.net.

5) أيمن يوسف ،(العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أغلو)، مجلة قضايا إسرائيلية، ص 95.

6) الهام الحدابي (السياسية الخارجية التركية في ظل النظام الرئاسي الجديد: رؤى و آفاق مستقبلية) ، مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية نشر بتاريخ 11 مايو 2017 ،متاح على الموقع https://www.turkey-post.net.

7) العلو ساشا ، تركيا: (الإنعطافة الخاطفة و التحول الكبير)، ورقة تحليلية، سوريا: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 3 أغسطس/آب 2016 .

8) الحاج سعيد ، (محددات السياسة الخارجية التركيةإزاء مصر)، مركز إدراك للدراسات و الإستثمارات، أفريل 2016 ص3، متاح على الرابط:idraksy.net .

9) الحاج سعيد ، (محددات السياسة الخارجية التركيةإزاء سوريا)، مركز إدراك للدراسات و الإستثمارات، مارس 2016 ص15، متاح على الرابط:idraksy.net .

10) الحاج سعيد ، (تقارير :إتجاهات السياسة الخارجية بعد إنقلاب 11 تموز) ، مركز الجزيرة للدراسات، 11من أغسطس/آب 2016، ص 7.

11) الكيلاني شمس الدين ، (مراجعة كتاب العلاقات التركية الروسية:من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل)، الدوحة: المركز العربي للدراسات و الأبحاث، فيفري 2015 .

12) الخماش عبد العزيز رنا ، (النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002-2014) ، دراسة متاحة على الموقع الآتي:www.caus.org.lb.

13) حسن علي احمد ، (التأثيرات المحتملة لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي)، مقالات/أراء في السياسة الخارجية و الدولية ، مركز البيان للدراسات و التخطيط ، بتاريخ 2017/02/18 ، متوفر على الرابط: http://www.bayancenter.Forg.

14) خولي معمر ، (الإصلاح الداخلي في تركيا)، الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، جويلية 2011 ، متاح على الرابط: www.dohainstitute.org.

15) جميل دوغاج ايبك (نظرة على السياسة الخارجية التركية ، متاح على الرابط التالي http://www.trt.net.tr:

16) مقال بدون كاتب، (التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف و التحديات) ،مركز برق للأبحاث و الدراسات 2016 .

17)دراسة بدون مؤلف، (النظام الساسي في تركيا (نظام الحكم- المؤسسات) الموقف التركي من قضايا الأمة)، مركز سورية للبحوث و الدراسات

18) مقال بدون كاتب، أردوغان:إحتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد ،مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 7 أكتوبر 2012 .

19) تركيا:الجغرافيا و المناخ و السكان، موقع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة، ص 1 ، متاح على الرابط التالي : /tur-www.fao.org/nr/ .countries /aquastat /water

20) من موقع الجزيرة على النات بتاريخ 2015/07/29 على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/international/

المجلات :

1) إيبمايا أحمد ، (النظام الرئاسي المقترح لتركيا: تقييم السياق والانتقادات)(تر: فاطمة ابراهيم المنوفي و مصطفى حمزة)، مجلة رؤية تركية ، أسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، العدد 2 السنة 6 صيف 2017.

2) الكفارنة عارف أحمد ، (العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية)، مجلة دراسات دولية ، العدد 42 ، القاهرة: دار النهضة المصرية ، الطبعة الثانية، 1998 .

3) الورفلي وصال ، (السياسة الخارجية التركية الثابت و المتغير بعد الانقلاب)، مجلة الإستراتيجي، العدد الثاني ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية بتونس ، 2017 ، ص 47.

4) سعيدي السعيد ، (سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و إنعكاساتها على العلاقات التركية-العربية)، مجلة المفكر ، العدد العاشر .

5)سالم الصالح محمد ، (القوة و السياسة الخارجية دراسة نظرية)، مجلة الكوفة، العدد 6 بدون تاريخ، كلية القانون و العلوم السياسية الكوفة العراق.
6) حسين باكير علي ، (السياسية الخارجية في أعقاب الانقلاب الفاشل:التوجهات الإقليمية)(تر: فاطمة ابراهيم المنوفي و سنان متش)، مجلة رؤية تركية ، أسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، العدد 3 السنة 5 خريف 2016.
7) ماركو جان ، (المفاعيل الدولية و الداخلية للسياسة التركية في سورية)، مجلة سياسات عربية ، بيروت ، العدد 17 ، نوفمبر .2015
8) محمد ياسين ، أكرم أنس ، صنع القرار السياسي الأمريكي ، مجلة مداد الآداب ، العدد السابع ، أكتوبر 2013 ، ص 300 و .301
9)ناصوري أحمد ، (دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 21: العدد الأول ، .2005
10) نعيم شلغوم،المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر، مجلة دورية السياسات العربية ، بيروت: العدد 17 شهر نوفمبر 2015 .
11) عربي لادمي محمد ، (السياسيةالخارجية :دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات) ،مجلة دراسات و أبحاث ، المجلةالعربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، السنة الثامنة، 25 ديسمبر 2016 ص .7
12) خليل توم بسمة ، (تحولات الدور التركي و مستقبله في حلف الناتو)،(تر:فاطمة ابراهيم المنوفي و مصطفى حمزة)،مجلة رؤية تركية، العدد 2 السنة 6 صيف 2017 .
13) سردار و ميش نبي ، (الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا) (تر: فاطمة ابراهيم المنوفي و مصطفى حمزة)، مجلة رؤية تركية ، أسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، العدد 2 السنة6 صيف

3.الدراسات غير المنشورة:

1)أحمد القطاونة ياسين ،(الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 1991–2008)، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة ، جامعة مؤتة .2009
2) أبو غنيم احمد محمد ،(دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين)، رسالة ماجستير، غير منشورة ، أكاديمية الإدارة و السياسة غزة فلسطين 2013 .

3) بوقارة حسين ، (تحليل السياسة الخارجية)، محاضرات مقدمة لفائدة طلبة السنة الرابعة علاقات دولية بقسم العلوم السياسة و العلاقات الدولة كلية العلوم السياسية و الإعلام بجامعة الجزائر 203-2004 .

4) بولمكاحل إبراهيم ،(تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة)،الإطار النظري لمذكر ماجستير ، غير منشورة، جامعة باتنة 2009.

5) زيقم علي ، (التغيرات السياسية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية 2002-2016) ، مشروع مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،منشورة ، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة 2016-2017.

6) ساكن طه عبد الرحمان،(حاضر و مستقبل العلاقات التركية مع غرب إفريقيا "نيجيريا أنموذج)، كلية المنار بولاية كدونا – نيجيريا.

7) حيدر جاسم محمد محمود ، (واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي و مستقبلها) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، منشورة ، قسم العلوم السياسية كلية الآداب و العلوم جامعة الشرق الأوسط، 2014/2013.

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية :

1. المقالات والدراسات:

1. Jabbour jana , (politique étrangère de la Turquie à l'épreuve des crises du moyen –orient) ,France :institut de relation internationales et strategique synthèse, 19 séminaire de l'observatoire de la Turquie le 5 octobre 2017 .

2. Ducoin Jean-Emmanuel, (Erdogan est un leader autoritaire),L'Humanité, 16 novembre 2016.

3. les differents types de regimes politiques(, diponible sur http://www.vie-publique.fr/decouverte-/institutions/approfondissements/differents-types-regimes-politiques.htm.